

تقديم

علاقتنا بالحوض المنجمي وتحديات التنمية في ربوعه لم تبدأ مع تأسيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بعد الثورة، ولا هي بدأت مع منعرج 14 جانفي 2011، علاقة مؤسسي المنتدى بدأت فعليا منذ سنة 2008، عندما اندلعت الانتفاضة التي مثلت منعرجا في النضال السلمي من اجل الحق في التنمية والشغل والتوازن الجهوي، حينها كان لمؤسسي المنتدى دور المساهمة في التعريف بهذه القضية العادلة والوقوف إلى جانب المناضلين المسجونين وعائلاتهم.

بعد 14 جانفي 2011، توقعنا أن تعي الحكومات المتتالية حجم تحديات الحيف الجهوي والبطالة والفقر وتبدأ بضبط خطط تنمية للجهات المحرومة ومنها منطقة الحوض المنجمي وان تعمل على تشريك القيادات المحلية في ضبط تصور بعيد المدى للقضايا الاجتماعية والبيئية والفلاحية وغيرها. إلا أن المناكفات الحزبية والصراعات السياسية وغياب الوعي بثقل المسؤولية الاجتماعية، كلها عوامل ساهمت في تهميش المطالب و مزيد تعميق الأزمة. فتواصلت الاعتصامات والإضرابات وقطع الطرقات وتصاعد الغضب الشعبي عند حصول قناعة أن المقاربة الحكومية لم تتغير وان المصادقية كثيرا ما تغيب حتى عند حصول اتفاق: وعود تشغيل تقدم ومحاضر تمضى من قبل مسؤولين جهويين ثم تنكث دون تقديم إيضاحات ولا أسباب، مما زاد من الاحتقان وعمق الأزمة....

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لم يعد يعتقد أن دوره يقتصر على المساندة، على أهميتها، حيث ساندنا عشرات الشباب الموقوفين على خلفية مطالب مشروعة في الشغل والتنمية وتكفل أصدقاؤنا المحامون بالمتابعة والدفاع....

فأمام تواصل الأزمة والتعقيد الذي أخذته وغياب الحلول ، رائنا أن دورنا يمكن أن يأخذ بعدين:

- تقديم تشخيص لكل المشاكل التي تعيشها المنطقة كي نفهم كل أبعادها ونساعد في رسم الحلول الملائمة وحتى لا تتكرر تجارب الحلول الترقيعية التي ميزت كل الفترات السابقة،

- التأسيس لحوار جدي بين الأطراف ، بعيدا عن التشنج والرفض المتبادل والتعجيز.

وفي هذا الإطار ، نظم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ندوات ولقاءات لمختصين كانت آخرها ندوة بيومين ، خلال شهر افريل الماضي، تناول فيها قضايا الحوض المنجمي بأبعادها المتعددة : الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعقارية وقدم اقتراحات عملية ومعقولة للخروج من الأزمة .

ولم نكتف بتقديم التشخيص ولا باقتراح الحلول ، بل كنا -ربما- أول منظمة مجتمع مدني تونسية تحتضن حوارا جديا بين طرفي القضية: القيادات المحلية والجهوية للتحركات الاجتماعية المطالبة بالتشغيل وتسوية عديد القضايا الأخرى والطرف الحكومي ، ممثلا في السيد كمال الجندوبي ، بصفته وزيرا مكلفا بالعلاقة بالمجتمع المدني والهيئات الدستورية .

وقد تناول الحوار الذي جرى بحضور المنتدى عديد القضايا ، منها تفعيل محاضر الجلسات والتدقيق في مسالة الانتدابات وبعض القضايا الأخرى العاجلة ، وتمخض عن الجلسات اتفاق، صدر إثره بيان حكومي ليبدأ تنفيذه فورا ، مما أضفى شيئا من المصداقية على الحوار وأسس لعلاقات مستقبلية تعيد بعض الثقة .

صحيح أن ايجابية الحوار تكمن في التأسيس لعلاقة ثقة بين الأطراف ، لكننا نرى ان استمرارها يبقى رهين لا فقط الإيفاء بالالتزامات وتطبيق بنود الاتفاق ، بل والاهم بالمتابعة والعمل على إيجاد برنامج بعيد المدى لحل كل القضايا الاجتماعية التي تهم المنطقة ، وفي هذا الإطار أيضا فان المنتدى مستعد للعب الدور الذي يمكنه القيام به.



1. تعميق الحوار حول ملف الحوض المنجمي:

على امتداد يومي 24 و25 أفريل 2015 نظم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ندوة حول "آفاق حل أزمة الحوض المنجمي" بمشاركة العديد من الجمعيات والناشطين والفاعلين من أبناء الحوض المنجمي وشخصيات وطنية وسياسية ونشطاء من المجتمع المدني. وقد افتتحت الندوة بكلمة ممثل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية مسعود الرمضاني الذي ذكر بالمحاور المبرمجة والتي سيقع التطرق إليها في النقاشات وهي:

- المسألة العقارية في الحوض المنجمي.
- القضية البيئية
- مسألة التشغيل والتنمية
- المسألة الاجتماعية والحراك الاجتماعي

كما يبين أن الهدف من الندوة هو تعميق الحوار والنقاشات ووضع تصوّرات وحلول يمكن أن تكون إطارا لتجاوز أزمة الحوض المنجمي التي بلغت أقصاها مع تصاعد وتيرة التوتر والاحتقان الاجتماعيين وتوقف الشركة عن الانتاج كليا. واعتبر أن اقتراح وصياغة التوصيات يجب أن يفرز تصورا بديلا يقدمه المجتمع المدني للمساعدة على الخروج من الأزمة التي يتخبط فيها الحوض المنجمي.

- المحور الأول:

المسألة العقارية في الحوض المنجمي.

مداخلة الأستاذ رضا الرداوي: المسألة العقارية ومجلة المناجم

ذكر المحاضر بأن المسألة العقارية في الحوض المنجمي تعتبر أحد أهم أركان المشكلة في المنطقة ومن أهم المسائل الحارقة في مدن الحوض المنجمي. وقد أبرز كيف تطورت ملكية المناجم على مستوى العالم موضحا وجود ثلاث تصورات قانونية حول مفهوم ملكية المناجم فهي اما مالك الارض التي وجدت فيها أو هي لمكتشفها أو أنها ملك للدولة وهو الحل الذي اختارته تونس. وقد وقعت عدة تنقيحات للقانون المنظم للمناجم منذ بداية القرن العشرين آخرها تنقيح 28 أفريل 2003 والذي سنت به دولة الاستقلال أول مجلة للمناجم ، ويمكن اعتبار ان تحوير سنة 2003 كان يهدف الى حماية المناجم باستعمال المنظومة الأمنية واعتبار أن المساس بهذا القطاع مسألة وطنية تستهدف الصفو العام و تمس بالامن الاقتصادي. وقد تواصل هذا التوجه إلى اليوم حيث ان هناك دعوات ومحاولات إلى اللجوء للحل الأمني في معالجة أزمة الحوض المنجمي وهي نابعة من فهم خاطئ لطبيعة المشكلة. كما ذكر أن السلطة جربت هذا الحل مع النظام السابق وفشلت فيه والدليل تواصل الأزمة منذ سنة 2008. وقد نظمت مجلة المناجم المواد المنجمية بستة مجموعات وقد أفرد الفسفاط بالمجموعة الخامسة نظرا لأهميته الاستراتيجية بالنسبة لمداخيل الدولة. وقد ربطت المجلة بين عملية رخصة اكتسافه و البحث عنه و بين رخصة استغلاله و اختارت تونس منح امتياز الاستغلال الى شركة فسفاط قفصة دون غيرها. وقد نصت المجلة على جملة من الشروط المرتبطة بالاستغلال و المتمثلة في ضرورة الحفاظ على البيئة و الثروة المائية والتنمية والاقتصاد المحلي و الجهوي . و قد رتبت آثارا هامة في حالة الاخلال بتلك الشروط تصل الى حد سحب رخصة الاستغلال. واعتبرت المجلة أن استغلال الأراضي التابعة للدولة هو جزء من الاستغلال المنجمي رغم

أن السكان بمدن الحوض المنجمي قد أقاموا على نفس تلك الاراضي المملوكة للدولة ميكانخم الخاصة فصار ما تحت تلك الاراضي من ثروات ملك للدولة تتصرف فيه و ما فوقها محلات سكنية و أحياء في تصرف الاهالي. فالمفارقة في المسالة العقارية في مدن الحوض المنجمي التقاء ثلاث معطيات رئيسية:

- المعطى الأول أن مساحات شاسعة من الاراضي تابعة لملك الدولة العام بمقتضى رسوم عقارية لا يمكن نقل ملكيتها لا بالحيازة و لا بالتقادم و لا بأي وجه آخر.
- المعطى الثاني على هذه الاراضي التي تملكها الدولة أقام الاهالي و السكان مناطق سكنية و احياء و منازل وضعوا فيها مالمهم الخاص و تصرفوا فيها تصرف المالك في ملكه حتى قبل استقلال تونس و نشأة الدولة التونسية الحديثة.
- المعطى الثالث أن لزمة الاستغلال وحق التصرف الذي تملكه شركة فسفاط قفصة يمتد الى ما تحت محلات السكنى و الاحياء و المنازل الخاصة و يعرضها للخطر. وهذه الوضعية العقارية الشاذة التي لا مثيل لها خارج مدن الحوض المنجمي تستوجب معالجات قانونية في خصوص اسناد ملكية تلك المساكن الى أصحابها وفق ضوابط و شروط قانونية يتم تحديدها من طرف وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وتشرف المحكمة العقارية على تطهير الوضع العقاري بعد دراسته.

النقاشات:

تمحورت حول عدة مسائل مرتبطة بالوضع العقاري في الحوض المنجمي وتراوحت بين التشخيص وتحليل وتقديم الشهادات والنقد وأهمها:

- انتقاد مجلة المناجم التي لم تحسم بوضوح الملكية الخاصة في المناطق المنجمية وأعطت حلولاً منقوصة تتطلب في أغلب الأحيان قرارات سياسية لمعالجة المشاكل المرتبطة بالوضع العقاري في المناطق المنجمية مع توجيه الدعوة لتنقيح المجلة وتطويرها وفق مقتضيات الدستور الجديد للبلاد.
- الدعوة إلى إعادة قراءة تاريخ الوضع العقاري في المنطقة والتعمق فيه وتشريك أبناء الجهة في استصلاح الوضع العقاري.
- تقديم شهادات حول المخاطر الناجمة عن الاستغلال المنجمي قرب المنازل أو تحتها والتداعيات التي يمكن أن تخلفها والتساؤل حول التعويضات التي تقدمها الشركة للمتضررين جراء لزمة الاستغلال.
- الدعوة إلى فتح حوار وطني حول المسألة العقارية في تونس لحسم مجمل القضايا العقارية التي أصبحت اليوم عبءاً معرقلاً للتنمية وأحد أركان التوتّر الاجتماعي.
- التعجيل باتخاذ جملة من الحلول البسيطة التي تساهم في تهدئة التوتّر وإعادة بناء الثقة مع المجتمع وذلك بأن تتخلى الدولة عن ملكيتها للأراضي لفائدة المتصرفين فيها وذلك بمقتضى الحيازة المكسبة للملكية. كما طالب المتدخلون بضرورة تحديد ملكية أراضي العروش وتغييرها إلى ملكية خاصة خاصة وأن هذه الأراضي مازالت غير واضحة المعالم كما أن مفهوم العرش معقد وغير محدد.
- اجبار الشركة على تحديد خارطة للدواميس التي يمكن أن تشكل خطراً على المساكن واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع كوارث جراء الانهيارات

- المحور الثاني:

المسألة البيئية في الحوض المنجمي.

مداخلة: مسعود الرمضاني ومحمد قاسم.

مسعود الرمضاني: ذكر بمسألتين هما:

- نقص الدراسات المتعلقة بالبيئة في الحوض المنجمي.
- عدم تركيز الحراك الاجتماعي على المسألة البيئية رغم أهميتها.

اذ تحتل المسألة البيئية في مدن الحوض المنجمي مكانة هامة وهي سبب من أسباب الاحتقان الاجتماعي. إذ يمكن معاينة آثار التلوث الكارثي في الحوض المنجمي جراء استغلال الفسفاط والتداعيات التي يخلفها بسهولة من خلال التدهور الايكولوجي الكبير وخاصة القطاع النباتي إلى جانب الأضرار الصحية الكبيرة التي مست المتساكنين. وقد أبرزت بعض الدراسات التي صدرت في الصحافة خطورة المؤشرات الصحية في مدن الحوض المنجمي من ارتفاع لأمراض هشاشة العظام وفقر الدم والأمراض السرطانية وأمراض الكلى والحساسية كما شمل التدهور البيئي أحد عناصر الحياة وهو الماء نظرا لكثافة استغلال شركة الفسفاط للموارد المائية الباطنية والذي يقدر سنويا بحوالي 20 مليون م³ من المياه تستغل في غسل الفسفاط للتخلص من الشوائب ويتم إلقاء الطين الناجم عن الغسل عشوائيا في الأودية وهو ما يتسبب في تدهور الوضع البيئي في كامل المنطقة هذا الوضع المتدهور يتطلب ضرورة التعجيل باستعمال طرق جديدة وتقنيات عصرية لتخصيب الفسفاط وصيانة المياه المستعملة في عملية غسل الفسفاط.

مداخلة محمد قاسم:

تناول المتدخل المسألة الصحية في علاقة بالتلوث البيئي الكبير في الحوض المنجمي فقد أكد على أن الوضع الصحي أصبح متدهورا جدا نظرا لتكاثر العديد من الأمراض الناجمة عن استغلال الفسفاط مثل أمراض الحساسية والأمراض الصدرية وفقر الدم والسرطان ... الناجم عن المواد المشعة في بقايا الفسفاط.

كما أكد على أن التأثيرات المرتبطة باستغلال الفسفاط على البيئة هي مؤكدة وظاهرة للعيان. وللحد من المخاطر المرتبطة بالتلوث ركز على ضرورة تدعيم البنية التحتية الصحية ببعث مستشفى متخصص في معالجة الأمراض الناجمة عن التلوث وضرورة إعادة تصفية وتحلية المياه واستغلالها في الفلاحة إلى جانب تغيير أساليب نقل ومعالجة الفسفاط للحد من انبعاث الغبار إلى جانب بعث محميات طبيعية واستغلال الدواميس في مجال السياحة.

النقاشات:

تركزت بالأساس حول الفساد المرتبط بالتلوث البيئي والناجم عن عدم تطبيق القانون من قبل الشركة مثل مسألة نقل المواد المنجمية عن طريق الخواص الذين لا يحترمون القانون في عملية النقل رغم الارتفاع المشط لعملية نقل الفسفاط بالشاحنات مقارنة بالنقل الحديدي واعتبروا أن ذلك يمثل اهدار المال العام كان بالامكان توجيهه لمعالجة الوضع البيئي. كما وقع انتقاد شركات البيئة والغراسات التي ورغم الكم الهائل من العمال الذين انتدبتهم لكنها لم تنجز أي شيء في مجال البيئة. خاصة وأن هناك 7500 شخص يتحصلون على أجور ولا يعملون وهذا الوضع هو الذي يدفع إلى تصاعد الحركة الاحتجاجية من قبل العاطلين والمهمشين الذين يرون الفساد المستشري ويعانون منه. كما أن هناك بعض الأطراف تسعى إلى تأزيم الوضع لأن لها مصلحة في ذلك وهناك نوايا لخصوصية الشركة وهو ما يتسبب في كارثة اجتماعية. وقد أكد الحاضرون على

ضرورة أن تعلن الحكومة أن لا نية لها في الخصخصة والتفويت في الشركة لهدئة الأوضاع الاجتماعية

كما أكد جل المتدخلين على ضرورة التعجيل بمعالجة المشكل البيئي واعتبار منطقة الحوض المنجمي منطقة منكوبة تتعرض إلى اضطهاد بيئي وطالب الجميع بضرورة إيقاف هذا الاعتداء الذي يمتد على قطر 60 كلم جراء الإلقاء العشوائي للشوائب والطين والنفائيات الذي أصبح يهدد محميات طبيعية مثل محمية ثالجة وغيرها وقد تم التطرق إلى ضرورة أن تجد الشركة موارد مائية جديدة لغسل الفسفاط مثل استعمال مياه البحر والمياه المستعملة المنزلية كما طالب الجميع بالإسراع بالتدقيق في وضعية شركات البيئة وإعادة هيكلتها وتوفير العمل البيئي للعاملين فيها. وفي مجال الردود أكد ممثل شركة فسفاط قفصة على تثنين دور المجتمع المدني وقوة اقتراحه كما ذكر بأن الشركة تملك مراكز بحوث ودراسات حول المياه والجيولوجيا والكيمياء. وهي مستعدة لتعميق الحوار مع المجتمع المدني والتعامل مع مقترحاته خاصة المتعلقة بمعالجة الوضع البيئي وتغيير طرق الغسل وغيرها.



يومين دراسيين حول آفاق حل أزمة الحوض المنجمي - 24 - 25 أبريل بتونس

- المحور الثالث:

التنمية والتشغيل بالحوض المنجمي:

تقديم د. عبد الجليل البدوي

ركز على أن التشخيص وقع منذ 2008 وأنه سوف لن يعود إليه نظرا للإجماع الحاصل حول الأزمة في الحوض المنجمي وأسبابها وتقريبا هناك اتفاق بين الجميع حول ذلك.

ان معضلة التشغيل تكمن في فشل منوال التنمية الحالي وخاصة فشل منطق اقتصاد السوق في توظيف الموارد البشرية والمالية والطبيعة بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية والجهوية أو على الأقل التقليل من الفوارق والتي بالعكس أصبحت تتفاقم بنسق تصاعدي.

وقد ثبت في كل دول العالم أن السوق قادت دائما إلى المزيد من الفوارق وهي مؤسسة غير قادرة على الدور التعديلي وهي مؤسسة من صنع الانسان وبالتالي فإن فعلها هو من فعل الانسان ولذلك يجب التحكم فيها وتوجيهها لخدمة المجتمع. وقد كشفت معضلة التشغيل عن غياب المؤسسات المالية الدولية التي تعتبر أن الفوارق الجهوية والاجتماعية هي ظاهرة طبيعية ناجمة عن منطق السوق والذي يعتبرونه أحسن معدل للدورة الاقتصادية وأحسن موظف للموارد المتوفرة. إلى جانب ذلك أشار المتدخل إلى فشل نمط الحوكمة الحالية وكذلك فشل حوكمة المؤسسات بما فيها شركة فسفاط قفصة واعتبر أن مشكلة التنمية تصطدم أيضا بجمود الاختيارات الجوهرية للسلطة من خلال:

- التشبث بنفس الاختيارات والتعامل معها وفق أرضية القداسة وعدم المساس بها.
- الخضوع لنفس التعليمات والتوصيات المملدة من قبل المؤسسات العالمية والعمل على تطبيقها حرفيا وهي معضلة أخرى خاصة وأن هذه

المؤسسات لا تشجع على سن سياسات للحد من الفوارق والتي تعتبرها تكاليف مرهقة للإقتصاد.

● وفي علاقة بهذه المسائل تبرز أهم التحديات التي تواجه مسألة التنمية في :

- القدرة على صياغة ووضع نمط تنموي بديل.
- القدرة على وضع نمط اقتصادي تعديلي.
- القدرة على وضع نمط حوكمة بديل.
- القدرة على وضع تصور جديد حول تعاملنا مع توصيات المؤسسات الدولية.

لذلك فإن الوضعية الحالية تبدو معقدة نسبيا لأنه إلى حد الآن فإن الحكومات المتعاقبة مازالت تتشبث بنفس المنوال التنموي رغم نوايا الإصلاح وهناك خضوع لتعليمات المؤسسات الدولية ويبرز ذلك من خلال المشاريع التي وقع اقتراحها لإصلاح مجلة الاستثمار والمنظومة الجبائية ومنظومة الدعم والمنظومة المالية وغيرها. وقد خلص المتدخل إلى أن غياب مراجعات تنموية جوهرية كالقطع مع المنوال الحالي. وهو ما يفسر استمرار وتعمق واستفحال القضايا الاجتماعية والتي من أهمها قضية البطالة التي بقيت مرتفعة على المستوى الوطني وأصبحت بطالة هيكلية إلى جانب ارتفاع نسبة بطالة أصحاب الشهادات وارتفاع مدة البطالة (+ من سنتين) وارتفاع الفوارق في نسب البطالة بين الإناث والذكور وبين الجهات. فولاية قفصة كانت دائما في صدارة المناطق من حيث نسب البطالة التي أخذت منحنى تصاعديا منذ 2007 من 17.6 % إلى 26.2 % سنة 2014 وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى على مستوى الجمهورية كما أن الفارق بين نسبة البطالة الجهوية في قفصة ونسبة البطالة العامة يتعمق باستمرار وقد بلغ في 2014 أكثر من 11 نقطة.

هكذا يتضح أن منوال التنمية الحالي هو في تناقض مع مصالح الشعب وكذلك مع المكاسب الدستورية السخية التي جاء بها دستور 27 جانفي 2014 لأنه قائم على انتشار المنطق السلعي الذي يفرز بالضرورة تآكل المكاسب الاجتماعية وارتفاع البطالة وانتشار الفقر وعودة بعض الظواهر التي خلنا أننا قضينا عليها مثل بعض الأمراض والنقص الغذائي والأمية وغيرها.

إن الوضع يتطلب اليوم ضرورة الحرص على بلورة مشروع تنموي وطني وجهوي وعدم الاقتصاد على المطلوبة على المدى القصير والحلول الوقتية والتلقائية وفق استراتيجية واضحة المعالم:

• فعلى المدى القصير يجب:

- ✓ التوفيق بين استمرار الحراك الاجتماعي لاستمرار الضغط واستمرار الانتاج لأن الاستمرار في الانتاج يساعد على تحقيق المطالب ولو بصفة نسبية. فالتوفيق بين الأمرين ضروري وهو ما يطرح مسألة تجديد الحراك الاجتماعي وتوحيد الصفوف وعزل الحراك المشبوه المدفوع من قبل من لهم مصلحة في تعميق الأزمة للاستفادة منها.
- ✓ تحقيق التشغيل الفعلي للعمال الذين وقع انتدابهم من قبل شركات البيئة والغراسة (حوالي 7500 عامل يتقاضون أجورا بدون عمل) وكذلك شركات النقل داخل الحوض المنجمي.
- ✓ حل مشكلة النقل الحديدي والبري والتسعيرة ومناوب كل طرف في نقل الفسفاط.
- ✓ تحديد الأولويات السريعة على المدى القصير مثل جرف الأودية وتشجير الجبال والتصرف في فواضل الفسفاط وتعشيب المراعي وخاصة معالجة

قضية الماء الصالح للشرب وإيجاد حلول عاجلة للمشكل العقاري والبيئي.

• على المدى المتوسط:

- ✓ تجديد وتعصير تجهيزات شركة فسفاط قفصة وإعادة هيكلتها بما يضمن الحوكمة الرشيدة في التصرف في مواردها.
- ✓ نقل نشاط غسل الفسفاط بعيدا عن مناطق العمران
- ✓ تدعيم كثافة النسيج الاقتصادي الجهوي عبر تدعيم الترابط بين شركة فسفاط قفصة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة في إطار المناولة وغيرها لتلبية أكثر حاجيات شركة فسفاط قفصة من قبل الأنشطة الجهوية.
- ✓ تحديد أولويات قطاعية مثلا:
- ✓ في الفلاحة: بعث الصناعات الغذائية لتحويل المنتجات الفلاحية في المنطقة.
- ✓ في الصناعة: توسيع رقعة استغلال الموارد الطبيعية الأخرى مثل الطفل في صناعة الأجر وغيرها والاستفادة من تشخيص شركة فسفاط قفصة حول الموارد الباطنية في المنطقة.
- ✓ في السياحة: استغلال المخزون الطبيعي والتاريخي للمنطقة مثل جبل عرباطة ومدينة القطار ودواميس الفسفاط
- ✓ بعث بنك تنمية جهوية لتوفير الاستثمارات لتمويل المشاريع خاصة الصغرى والمتوسطة.
- ✓ دعم البنية التحتية وصيانتها وتعهدها.

• على المدى البعيد:

- ✓ استغلال الامتيازات العديدة المتوفرة في الجهة في مجال الطاقة المتجددة
مثل:
 - ✓ استغلال المخزون الهائل للطاقة الشمسية وتركيز الأنشطة المرتبطة
بذلك ومن أهمها:
 - ✓ صناعة اللوحات اللاقطة لأشعة الشمس باستغلال معدن السيليس
Silicium المتوفر في الجهة.
 - ✓ بعث أنشطة صيانة ورسكلة اللوحات اللاقطة لأشعة الشمس
 - ✓ بعث مركز دراسات واستشارة حول تكنولوجيات الطاقة المتجددة.
 - ✓ تثمين الدراسات وتحيينها وضبط قائمة للمشاريع لاستغلال الموارد
المنجمية والطبيعية.
 - ✓ الانطلاق في بناء محيط مؤسساتي جديد ومبادرات متجددة في مجال
الأنشطة وذلك من خلال العمل على:
 - ✓ الشروع انطلاقا من قفصة في بناء الديمقراطية المحلية.
 - ✓ بناء مؤسسات تتميز بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية والتنمية
 - ✓ ارساء قواعد لتكريس التمييز الايجابي الذي جاء به الدستور
 - ✓ بناء مناطق حدودية اقتصادية مع الجزائر لإرساء تمشي عملي يتقدم
بالبناء المغاربي
 - ✓ ابتكار منتوجات جديدة خاصة في القطاع السياحي باستغلال المخزون
الطبيعي والتاريخي والتقليدي المتوفر في الجهة.
- وفي الختام أكد المتدخل على ضرورة مراجعة طريقة التعامل مع القضايا الجهوية
لأن المطالبة التي توقف حركة الانتاج لا تحل المشكل بل تعقد المسألة.

✓ المحور الرابع:

العبء الاجتماعي لشركة فسفاط قفصة

مداخلة عدنان الحاجي

أكد المتدخل أن الوضع الاجتماعي في الحوض المنجمي متأزم ومنذر بالانفجار في علاقة بارتفاع البطالة في الجهة واستفحالها خاصة في مدن الحوض. فالمنطقة لا يوجد بها سوى شركة CPG أو بعض الأنشطة المحدودة في مدينة قفصة وبعض النشاط الفلاحي الذي يتقلص باستمرار تحت تأثير تداعيات استغلال الفسفاط رغم أن الجهة لها امكانيات فلاحية كبيرة يمكن أن تحل المشكلة جزئيا. الأزمة التي تعيشها الجهة هي نتاج مباشر للوضع التي خلقتها شركة فسفاط قفصة منذ نشأتها فقد كانت تعتمد عدم تنمية المنطقة عبر النهوض بالقطاعات الأخرى حتى لا تنافسها في اليد العاملة التي كانت تستغلها بكثافة في الاستخراج المنجمي كما كانت الشركة تقدم خدمات اجتماعية سخية عديدة في مدن الحوض المنجمي مثل الخدمات التجارية والثقافية والصحية والرياضية والحضرية وهو ما جعل مدن الحوض

المنجمي أكثر تقدما ورفاهية من المدن الأخرى في الجهة بل ان الشركة كانت تقدم حتى خدمات الكهرباء والماء مجانا وكان لها اشعاع هام على محيطها وقد تواصل هذا الأمر إلى حدود الثمانينات. وبعد ذلك بدأت الخدمات التي كانت تقدمها الشركة تتراجع وتتآكل تدريجيا وانقطع اشعاعها على محيطها وتراجعت قدرتها التشغيلية بل وأصبحت عبئا على التنمية في المنطقة ونقمة على السكان بسبب ما يخلفه نشاطها من تداعيات خطيرة على صحة الانسان والبيئة. ففي اليوم تستهلك سنويا حوالي 20 مليون م³ من المياه لغسل الفسفاط يتم استخراجها

من الموائد الجوفية على حساب الفلاحة وهو ما يتسبب في تهقر النشاط الفلاحي
وفي انقطاع مستمر

لمياه الشرب عن مدن الحوض المنجمي كما أن تدخلها في المجال الصحي والتربوي
والاجتماعي عموما توقف وأصبحت تلوث ولا تشغل وهذا ما جعلها في علاقة
عدائية مع محيطها، وينضاف إلى ذلك الفساد الذي أصبح مستشرياً في الشركة
وعلى علم من الجميع. وهذا ما خلق الوضع المتفجر في الجهة. فمن المفروض
اليوم أن تغير الدولة منوال التنمية الذي اثبت فشله وعلمها أن تتحمل مسؤوليتها
في انجاز التنمية وأن لا تعول على الاستثمار الخاص ويجب على الشركة أن
تساهم بذلك بفاعلية وان يعود اشعاعها على الجهة كما كان سابقا ويجب
التعجيل بإيقاف الفساد المستشري في الشركة نفسها والمؤسسات التابعة لها من
شركات البيئة والغراسة وشركات نقل الفسفاط وصندوق تنمية الحوض المنجمي
وغيرها حتى تتصالح الشركة مع محيطها.

اليوم الوضع الاجتماعي في الحوض المنجمي أصبح يندرج بالخطر والانفجار.
فالاعتصامات أصبحت عشوائية وغير مؤطرة وهي متجهة نحو الانفلات والفوضى
وانعدام الثقة في ظل غياب الحوار وغياب مسؤولين يؤمنون بأهداف الثورة
هنالك صمت مريب من قبل أصحاب القرار وأصبحت هنالك قناعة لدى الأهالي
أن وسيلة الضغط الوحيدة التي بقيت هي إيقاف الانتاج في ظل اللامبالاة وعدم
الاهتمام التي جوهت بها التحركات السلمية للمحتجين من مظاهرات واعتصامات
وحتى اضرابات جوع. ولا أحد يستطيع اليوم أن يقنع المحتجين.

السلطة اليوم غائبة تماما في الحوض المنجمي وهناك حوار الصم فلا أحد يسمع
المحتجين، الوضع يتعقد كل يوم والحركة الاحتجاجية تتمدد لتشمل بقية
معتمديات الجهة في ظل التهميش وانعدام الحلول الجديدة فالجميع يطالب
بنصيبه من ثروة الفسفاط. والحل أصبح معقدا وعلى الدولة أن تتحمل

مسؤوليتها في تقديم التنازلات وتوفير الحلول والا فإن الوضع مرشح لتصعيد خطير يتجه نحو احتمالين كارثيين هما:

1. المواجهة مع السلطة في حالة المعالجة الأمنية.
2. المواجهة بين الأهالي في حالة استمرار غياب السلطة ولا مبالاة.

والله يعلم ما يمكن أن ينجر عن الاحتمالين. وأنا أؤكد للمرة المليون أن الوضع سيء ورديء وخطير جدا ولا أحد يملك تصورا حول وضع حد لأزمة الحوض المنجبي في ظل غياب سلطة القرار وانعدام الحوار والحلول الجدية التي توقف جراح المنطقة ونزيفها.

النقاشات:

تمحورت جل التدخلات أساسا حول خطورة الأزمة الاجتماعية في الحوض المنجبي وحول غياب الإرادة السياسية في حل المشكل رغم الوعود التي قدمتها الأطراف السياسية الحاكمة.

- ان انعكاسات استغلال الفسفاط أصبحت كارثية على الأهالي بما يسببه من أضرار أصبحت تشمل كل شيء الصحة والفلاحة والماء والبيئة ... إلى جانب مظاهر الفساد المالي المستشري في الشركة أو المؤسسات التابعة لها.
- كل الحكومات التي تعاقبت على السلطة لم يكن لها إرادة في حل أزمة الحوض المنجبي. فهنالك الكثير من المشاريع التي وقع اقتراحها من سابق ولكن تعامل السلطة معها لم يكن جديا وهي لا ترغب في تنفيذها.
- لا يوجد أي استعداد من قبل شركة فسفاط قفصة لتحسين الوضع البيئي في المنطقة.

- الدولة أصبحت غائبة تماما عن المنطقة وليست لديها النية في التواجد فحتى المقرات التي تستغلها في الخدمات العمومية هي على وجه الكراء. ولا توجد نوايا للنهوض بالمنطقة
- الحراك الاجتماعي تغير فهناك نوعان من المحتجين في المنطقة: .
 — الاحتجاج العفوي المرتبط بالدفاع عن الحق في العمل والعيش الكريم.
 — الاحتجاج بالوصاية وبالتواطؤ مع الفاسدين الذين يتمتعون من أزمة الحوض المنجمي.
- إيقاف هذا النزيف لا يمكن أن يقع إلا بمحاسبة كل المسؤولين عن الفساد الذي استشرى في الشركة والذي له مظاهر عديدة مثل:
 — المحاباة والمحسوبية في توظيف أبناء المتنفذين في المنطقة
 — الفساد المالي الذي يهيم التصرف في أموال الشركة
 — الفساد الاداري في التصرف في الموارد البشرية للشركة
 والمؤسسات التابعة لها. هذا الفساد يهيم الجميع من مسؤولين في الشركة وإطارات وعمال ومسؤولين سياسيين وجهويين ومحليين وخواص وموظفين في مختلف الإدارات وغيرهم... الجميع يشعر بالظلم والإضطهاد. هنالك مؤامرة تحاك ضد الحوض المنجمي لاشعال نار الفتنة بتعلة تعميق الأزمة وافتعالها.
- على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها وتتدخل بسرعة لأن الوضع أصبح لا يحتمل التأجيل. كذلك على الشركة أن تتحمل مسؤوليتها وأن تقدم البدائل والحلول وأن تعي خطورة الوضع الذي يمكن أن يعصف بها.

وفي إطار الردود: أكد عدنان الحاجي على أن صندوق تنمية الحوض

المنجمي لم يساهم في التنمية وبقي غائبا دائما بل انه يعطي التمويلات لأصحاب رؤوس الأموال المتنفذين ولا يمكن أصحاب المشاريع الصغرى من

المعطلين من التمويلات اللازمة وهذا الصندوق يتصرف فيه المسؤول عنه كأنه ملك خاص ولا أحد يستطيع أن يواجهه أو يحاسبه ودعى إلى ضرورة فتح ملفات الفاسدين في هذا الصندوق.

كما أشار ممثل شركة فسفاط قفصة على أن الشركة ليس من مسؤوليتها القيام بالتنمية وأن هذه المهمة هي مسؤولية الدولة والشركة بصفة عامة مستعدة للتفاعل مع مقترحات المجتمع المدني. كما أكد على أن دور صندوق تنمية الحوض المنجمي هو قبول مطالب المستثمرين والتفاعل معها وفق ضوابط وشروط تحددها اللجان المكلفة بذلك.

أما عبد الجليل البدوي فقد حذر من استغلال الوضع الحالي من قبل أعداء الحراك الاجتماعي ودعى من أجل المحافظة على الحراك وتطويره إلى ضرورة:

- ✓ عدم ترك الوضع يتعفن حتى لا ينفلت
- ✓ تجنب تقديم مقترحات تعجيزية
- ✓ العمل على المطالبة بإنجاز المشاريع المبرمجة
- ✓ الخروج من موقع المحجوج والدفاع
- ✓ توجيه الصراع نحو السلطة وليس الشركة وذلك بالتوفيق بين الحراك الاحتجاجي وتواصل الانتاج.

✓ حوصلة التوصيات والمقترحات والخطوات العملية لتنفيذها.

- المسألة العقارية: أهم المقترحات والتوصيات التي أكد عليها الحاضرون تتمثل في:

- ✓ ضرورة الاسراع بتسوية وضعية الأراضي السكنية التي هي على ملك الدولة والتفويت فيها للعائلات و الاهالي الذين يتصرفون فيها بموجب الحيازة
- ✓ العمل على إزالة كل العوائق العقارية التي تعرقل عملية التنمية في مدن الحوض المنجمي.
- ✓ إعادة النظر على المستوى التسريعي في الشروط القانونية عند اسناد رخصة الاستغلال لتوضيح الواجبات و الادوار التي يتعين على صاحب رخصة الاستغلال القيام بها للحفاظ على البيئة و الثروة المائية و الغابية و التنمية المحلية و الجهوية في مناطق الحوض المنجمي و ذلك في اطار مراجعة مجلة المناجم لملائمتها مع مقتضيات الدستور الحالي

● المسألة البيئية:

- ✓ العمل على الحد من الانعكاسات البيئية الخطيرة المرتبطة باستغلال وغسل ونقل وتحويل الفسفاط وذلك بالعمل على:
- ✓ نقل مغاسل الفسفاط خارج المناطق الحضرية
- ✓ منع القاء نفايات الفسفاط والمواد الطينية بشكل عشوائي في الوسط الطبيعي.
- ✓ تفعيل المراقبة وتطبيق القانون لمنع الاعتداءات في حق البيئة.
- ✓ البحث عن موارد مائية جديدة لغسل الفسفاط مثل استعمال مياه البحر أو مياه الموائد المائية المالحة وغيرها....
- ✓ إعادة تأهيل شبكة توزيع المياه الصالحة للشرب والتفكير في جلب مياه الشمال إلى المنطقة للحد من ظاهرة انقطاع المياه عن مدن الحوض المنجمي.

✓ العناية بالمؤسسات الصحية وتأهيلها والإسراع بإحداث مستشفى جامعي في قفصة.

● مسألة التنمية والتشغيل:

✓ تفعيل المشاريع التي وقعت برمجتها سابقا ومازالت إلى حد اليوم معطلة.

✓ تفكيك كل العراقيل الإدارية المتعلقة ببعث المشاريع الصناعية والفلاحية لفائدة المستثمرين.

✓ العمل على بعث مشاريع اقتصادية بهدف استغلال الثروات الطبيعية الأخرى مثل الكلس والطفل والرمل وغيرها عن طريق مؤسسات عمومية وطنية.

✓ العمل على إعادة هيكلة مؤسسات تمويل الاستثمار وذلك ببعث صندوق موحد لتمويل مشاريع التنمية في الحوض المنجمي.

✓ تشجيع المشاريع الصغرى والمتوسطة عبر توفير التمويلات الضرورية لفائدة المعطلين عن العمل من أصحاب الشهادت وتمكينهم من كل التسهيلات.

✓ تهيئة الأراضي الزراعية قصد استثمارها في مشاريع منتجة وتوفير الماء بحفر آبار خاصة بها.

✓ العمل على خلق نسيج اقتصادي متنوع في المنطقة لتخفيف ضغط العبء الاجتماعي على شركة فسفاط قفصة.

✓ تخصيص نسبة من عائدات الفسفاط لصالح التنمية في منطقة الحوض المنجمي.

✓ الإصرار على فتح جميع ملفات الفساد المتعلقة ب شركة فسفاط قفصة ومحاسبة كل الفاسدين الذين أساءوا التصرف فيها.

✓ تفعيل المشاريع الطاقية والفلاحية الرائدة التي وقعت دراستها في وزارة الفلاحة وغيرها.

● المسألة الاجتماعية:

أمام الوضعية الاجتماعية والبيئية المتردية بالحوض المنجمي وتفاقم الحركة الاحتجاجية التي تسببت في تعطل نشاط شركة فسفاط قفصة والحد من نشاط المجمع الكيميائي وتفاديا لما يمكن أن ينجر عن هذه الأزمة الاجتماعية الخائفة بالمدن المنجمية فإن المجتمع المدني يدعو إلى النظر في المقترحات التالية:

✓ تعيين لجنة متعددة الأطراف تضم ممثلين عن نواب الشعب وكل الوزارات المتداخلة في الشأن التنموي وممثلين عن المنظمات الوطنية الكبرى وممثلين عن المجتمع المدني وذلك بهدف إعادة الثقة بين السلطة والمجتمعي ومتابعة مقترحات المجتمع المدني وحوكمة التصرف في شركة فسفاط قفصة.

✓ بعث هيئة وطنية تتمتع بالشرعية والصلاحيات القانونية للتدقيق في المشاريع المتوفرة والعمل على تفعيلها ومراقبة الشفافية في مسألة الانتدابات ومحاسبة كل من يعمل على توتير الوضع الاجتماعي عبر تعمد التلاعب بنتائج المناظرات.

✓ الإسراع بالحوار مع المجتمع المدني وإعلان مبادرات تلامس بشكل جدي مطالب الأهالي ووضع روزنامة زمنية واضحة لتلبية أهم المطالب العاجلة المرتبطة بظروف العيش.

✓ العمل على نشر هذه التوصيات في الإعلام وإطلاع الرأي العام على الحقائق وكشف المغالطات التي تسعى إلى نشرها الأطراف المشبوهة المعادية للحراك الاجتماعي.

- ✓ توجيه نسخة من هذه المطالب إلى مجلس نواب الشعب والحكومة والأحزاب السياسية وتحميلهم مسؤولية ما يمكن أن ينجر عن أزمة الحوض المنجمي من احتقان وتوتر اجتماعي في ظل تواصل لا مبالاة السلطة وتباطؤها في معالجة الوضع وإيجاد حلول جديّة.
- ✓ تفعيل مقتضيات الدستور التونسي المتعلقة بالتمييز الايجابي باستبقاء جزء من عوائد عملية استغلال الفسفاط بالجهة في شكل استثمارات و دعم لقطاع الصحة و التشغيل و التنمية المحلية و الجهوية و البيئة
- ✓ الانطلاق في بناء جسور الثقة بين السلطة السياسية وأهالي مدن الحوض المنجمي بالانطلاق فوارا دون توان في تنفيذ كل المشاريع المقررة من سابق و التي تعطلت لأسباب غامضة
- ✓ انشاء و تركيز مؤسسة بنكية يكون مقرها الاجتماعي بولاية قفصة تشرف على توحيد آليات استثمار و التنمية و يكون رأسمالها في شكل مساهمة مالية من أرباح شركة فسفاط قفصة في اطار ما سبق تقديمه من مقترحات من الرئيس المدير العام ل شركة فسفاط قفصة خلال سنة 2011 و فد كان المبلغ المقترح 400 مليار.

II. جلسات الحوار:

جلسة 27 ماي 2015

بدعوة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التأم اليوم بمقره لقاء ضم ممثلين عن معتمديات الرديف والمظيلة وأم العرائس من ولاية قفصة وبإشراف الأستاذ مسعود الرمضاني وبحضور

السيد كمال الجندوبي الوزير المعتمد لدى الوزير الأول المكلف بملف الحوض المنجمي.

وقد افتتح رئيس الجلسة مسعود الرمضاني الحوار معتبرا أن على المجتمع المدني أن يساهم في فتح النقاش وإيجاد أرضية التواصل بين المعتمدين في معتمديات الحوض المنجمي والحكومة. وركز على أن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد اتخذ المبادرة بدعوة ممثلين عن المعتمدين من جهة والوزير المكلف بملف الحوض المنجمي من جهة ثانية حتى يكون الحوار مباشرا بين الطرفين.

وقد تدخل السيد كمال الجندوبي لتوضيح طبيعة المهمة الموكلة إليه و الأهداف المرجوة تحقيقها وقد وقع الاتفاق على أن يتم الاستماع والحوار مع كل معتمدية على حدة وقد أسفرت القرعة على الترتيب التالي: الرديف ثم المظيلة ثم أم العرائس.

الرديف

فيصل الرويس: معتمضم عاطل عن العمل

ذكرّ بداية الحراك الاجتماعي في الرديف الذي بدأ منذ 2008 وقد عرفت المنطقة خلالها العديد من الأزمات مازالت متواصلة إلى اليوم نظرا لتراكم المشاكل وعدم جدية الحلول واعتبر أن المدينة قدمت الشهداء والجرحى وقاومت الاستبداد لكنها لم تتحصل على أي شيء سوى الفقر والتهميش والبطالة والإقصاء لأن المنطق الذي تتعامل به السلطة هو استنزاف الفساد لتمويل خزينة الدولة.

كما ذكر بأن المفاوضات مع السلطة بدأت منذ 2011 ولكنها لم تفض إلى اليوم إلى أي نتيجة وكانت مختلف الحكومات تقدم وعودا زائفة وأكاذيب وهو ما جعل الجميع يشعر بمنطق لا مبالاة السلطة واستخفافها بالحراك الشعبي وهي لا تعبر أي اهتمام للمعتصمين مما تسبب في انعدام الثقة بين الأهالي والسلطة نتيجة تراجعها عن مختلف الاتفاقات والمحاضر التي وقعت سابقا مثل محضر جلسة وزير الشؤون الاجتماعية السابق خليل زاوية في 2012 ومحضر جلسة والي قفصة في 2014. واعتبر أن المطلب الأساسي للمعتصمين هو التشغيل والترسيم للشباب العاطل خاصة أصحاب المحاضر كما أفاد بأن هنالك 79 شخص وقع طردهم من العمل سنة 2009 بدون مبرر وهم معتصمون ويطالبون بإرجاعهم للعمل في الحضائر غير الفلاحية. إلى جانب مطالب أخرى تهم البيئة والبنية التحتية في مدينة الرديف. كما طالب بفتح ملفات الفساد في شركة فسفاط قفصة وشركات البيئة والغراسة حيث اعتبر أن هناك من يتحصلون على أجور ولا يعملون ولهم وظائف ونشاطات أخرى. واعتبر أن إرادة الدولة في الحد من اللاتوازنات الجهوية غير واضحة رغم أن الدستور الجديد يؤكد على التمييز الإيجابي واستنتج أن غياب المقاربة التنموية في المنطقة يزيد من الضغط الاجتماعي على شركة فسفاط قفصة باعتبارها المشغل الوحيد في المنطقة وطالب ببعث جملة من المشاريع للحد من البطالة مثل مصنع للإسمنت.

محمد مشوش: عاطل عن العمل.

تساءل عن أصل المشكلة والطرف الرئيسي فيها وحمل المسؤولية للدولة التي همشت المنطقة طيلة 53 سنة وهو ما جعل الأهالي يشعرون بالاحتقان والإهانة. والدولة لم تتعامل مع الحراك الاجتماعي إلا بالقسوة والإيقافات والمحاکمات حاليا هنالك 4 من الشباب المعتصمين في حالة إيقاف و 4 مفتش عنهم و 50 شاب محالين على المحاكمة في حالة سراح وطالب أن تقوم الدولة بإيقاف التبعات إذا كانت بالفعل تريد حلا للأزمة الحوض المنجمي. كما اعتبر أن الحلول والمقترحات

العملية موجودة لكن السلطة لا تملك الإرادة في حل هذا الملف. وأكد على قدرة الشركة على تشغيل مجموعة جديدة وإرجاع المطرودين للحضائر. كما أكد على أن الشباب في الحوض المنجمي غير معني لا بالبيئة ولا بالبنية التحتية، فقط هو معني بالتشغيل الذي يحتل الأولوية المطلقة في مطالب المنطقة.

جلسة حول الوضع العام بالرديف

صايرين مسعود: أفاد بأن أهم أسباب الاعتصامات مرتبطة بجملة من المشاكل المزمنة التي أن الأوان لحلها وهي:

- * مشكلة البطالة خاصة في صفوف الشباب
- * قضية المساجين والتتبعات العدلية نتيجة الحراك الاجتماعي
- * مشكلة محاضر الجلسات التي وقع تغييرها وتزويرها
- * مشاكل مقاطع الفسفاط والضرر الناجم عنها.
- * مشاكل نقل الفسفاط وأفاد أن هنالك حوالي 20 خيمة بها حوالي 400 معتصم معدل أعمارهم تتراوح بين 24 و 30 سنة يمنعون نقل الفسفاط.
- كما اعتبر أن من الأسباب الأخرى لأزمة المنطقة هي الحلول الترقيعية التي دأبت السلطة على اتخاذها لتهدئة الأوضاع فقط وهي تعكس عدم استمرارية الدولة وعدم التزامها بتعهداتها. واقترح جملة من الحلول العاجلة لإعادة انتاج الفسفاط وهي:
- * سد الشغورات في شركة البيئة والغراسة التي عددها 160 موطن شغل.
- * مراجعة قوائم العاملين في شركة نقل المواد المنجمية التي تشغل أكثر من 70 شخص غير موجود منهم فعليا إلا 20 يمكن أن يوفر ذلك حوالي 50 موطن شغل.

* ارجاع المطرودين من الحضائر البلدية والمعتمدية وعددهم أكثر من 70 تم إيقافهم سنة 2012 عن العمل بإضافتهم خارج النسب المخصصة للجهات.
* تفعيل محاضر الجلسات السابقة التي وقعت عليها أطراف مسؤولة من الدولة وتشمل:

- 286 من عملة الحضائر الفلاحية

- 79 من عملة الحضائر غير الفلاحية وقع طردهم في أواخر 2012.

- 70 شخص من عملة الحضائر

- 186 ينتمون لمحاضر جلسات خاصة بالمعتصمين بالرديف

* إعادة تشغيل مصنع YAZAKI الذي أغلق بعد الثورة.

* إعادة مؤسسات الدولة للعمل في المدينة مثل المعتمدية التي توقفت عن العمل بعد الثورة

* تعيين نيابة خصوصية في بلدية المكان.

* إعادة فتح مقرات الأمن.

محمد مشوش: أشار إلى أنه حالياً يتعذر الاستئناف الفوري لإنتاج الفسفاط دون تقديم بعض الحلول وتنفيذ بعض مطالب المعتصمين وتساءل عن كيفية معالجة ملف التشغيل.

ماهر عمارة: ذكر بأن عدد العاطلين من أصحاب الشهادت يقدر بـ 1600 عاطل من جملة 32000 ساكن في الرديف نسبة هامة منهم غير معنية بالمنظرات الخاصة بشركة فسفاط قفصة مثل أصحاب الاختصاصات في اللغة العربية والفلسفة وغيرها يعانون بطالة مزمنة خاصة وأن في قفصة لا توجد مشاريع قادرة على استيعابهم باستثناء شركة فسفاط قفصة. وقد حاول الكثير منهم بعث مشاريع خاصة ولكنهم لا يملكون التمويل الذاتي الذي تشترطه البنوك وصناديق التنمية.

واعتبر أن حل الأزمة يبقى رهين قدرة السلطة على تحقيق بعض المطالب الملحة مثل:

* إعادة فتح مركز النداء عن بعد

* تهيئة البنية التحتية لتشجيع المستثمر على القدوم إلى المنطقة

* التمييز الإيجابي في مناظرات الانتداب في شركة فسفاط قفصبة بإعطاء الأولوية لأبناء المنطقة .

* مقاومة الفساد في شركات نقل الفسفاط.

* إيقاف التتبعات في حق الشباب المعتصم. هنالك حوالي 50 شاب لديهم قضايا مرفوعة ضدهم من قبل شركة النجماوي بتهمة تعطيل نقل الفسفاط واعتراض الشاحنات رغم أن المحالين لم يشاركوا في أي من الاحتجاجات في 14 جانفي 2015 لفقوا لهم تهمة كيدية وأصل الحكاية أن المتهمين تم تشغيلهم في خطة "بياشة" (مكلفين بوضع أغطية فوق حمولة الشاحنات من الفسفاط) وتم خلاصهم لمدة شهرين ثم اثر ذلك استغلت الشركة حراك 14 جانفي 2015 لتوجيه تهمة باطلة ضدهم وتقديم قضايا في حقهم وذكر أن هنالك 3 أشخاص من بينهم مازالوا موقوفين.

فيصل الرويسي: تكلم باسم المعتصمين في المغسلة وعددهم حوالي 300 معتصم واعتبر أن قضية التشغيل هي القضية المركزية وأفاد بأنه وقع اقصاءه من المناظرات بسبب امتلاكه لمعرف وحيد في الضمان الاجتماعي رغم أنه عاطل عن العمل وصاحب أسرة كما طالب بعزل العمدة والشيوخ في الجهة الذين يخفون حقيقة الوضع الاجتماعي لطالبي الشغل ويتلاعبون بالمعلومات التي يقدمونها لتدعيم الملفات.

صابر بن مسعود: ذكر بأن نواب الجهة قاموا بعرض مشاكل الجهة على رئاسة الوزراء وما على الحكومة إلا أن تبادر بتشغيل أصحاب الأولوية لحل المشكلة.

الإشكاليات المطروحة بالمظيلة

شوقي شرطاني: أشار إلى أن هنالك العديد من المشاكل التي تتسبب في تعطيل انتاج الفسفاط أهمها المشكلة العقارية وأفاد بأن هنالك نزاع عقاري حول أرض اشتراكية في منطقة الباطن بين مجموعتي العكارمة وقد شاب هذا الملف شبهة فساد كبيرة تداخلت فيها المسائل السياسية والمالية لاصدار قرارات باطلة رغم كل الحجج والوثائق التي تقدمت بها مجموعة العكارمة¹ إلا أن مجلس الوصاية المحلي رأى عكس ذلك وأسند جزء من الأرض للخصم بدون وجه حق ورغم استئناف القرار وقع تأييده بمجلس الوصاية الجهوي وهنالك طعن في القرار والاعتراض عليه ودعى إلى تشكيل لجنة للثبوت من طريقة معالجة القضية وإرجاع الحقوق لأصحابها. واعتبر أن حوالي 85 % من المشاريع المعطلة في المنطقة هي بسبب المسائل العقارية.

ماهر موسى صاحب شهادة عليا أصيل برج العكارمة.

اعتبر أن منطقة البرج منطقة مهمشة وتضررت كثيرا من وجود شركة فسفاط قفصة ونشاطات الاستخراج المنجمي. وأكد على أن أولوية شباب المنطقة هي التشغيل حيث أفاد أن هناك 180 صاحب شهادة عليا عاطل عن العمل من جملة حوالي 3000 ساكن في منطقة البرج وقدم جملة من المطالب العاجلة وأهمها:

- إعادة فتح مكتب البريد الذي وقع غلقه سنة 2012 اثر وفاة العون الذي كان يشتغل به.

- مراجعة وتحسين البنية التحتية.

- احداث بلدية في المنطقة.
- تعبيد المسالك الفلاحية الرابطة بين البرج والسقي والبرج والباطن
- استغلال عدد 2 بناءات عمومية جاهزة للاستثمار
- تشغيل أصحاب الشهادات العليا ضمن الشركات العمومية خاصة منها شركة الفسفاط الموجودة بالجهة.
- انشاء مرافق جديدة في المظيلة من شأنه أن يفتح مراكز عمل جديدة مثل قباضة مالية ومقر شركتي الكهرباء والغاز وتوزيع المياه مكتب تشغيل وغيرها.
- تعويض الضرر عن نشاطات شركة الفسفاط خاصة التفجيرات
- الحد من التلوث الناجم عن استغلال الفسفاط وتحويله
- انشاء مركز استعجالي مجهز عوضا عن المستوصف وتوفير سيارة اسعاف
- حل مشكل النقل وبعث مدرسة اعدادية في المظيلة
- شوقي الشرطاني:** أعاد طرح المسألة العقارية الخاصة بالمظيلة وعلاقتها بإعادة انتاج الفسفاط وطالب بتشكيل لجنة خاصة من ثلاثة قضاة للتثبت من الملف العقاري الخاص بمنطقة الباطن.
- علاء الدين الشرطاني:** ذكر بأن المظيلة لم تشهد حراك احتجاجي ولم يقع تعطيل الانتاج وهو ما يفسر عدم وجود محاضر جلسات مع العاطلين عن العمل وطالب بأن لا تكون مكافأة المظيلة على عدم تعطيل الانتاج بتمهيشها في استحقاقات الشغل. وأفاد بأن المظيلة تعد 1200 عاطل عن العمل من جملة 17500 ساكن تتوزع كما يلي 14500 في مدينة المظيلة و 3000 ساكن في برج العكارمة. واقترح بعض الحلول العاجلة:

- تسديد الشغورات الحاصلة وهي 40 خطة شاغرة و100 خطة شاغرة في المصنع القديم و200 خطة شاغرة في المصنع الجديد وأفاد بأن هناك محضر جلسة مع إدارة المصنع الجديد وقع اثر توقيف الانتاج.

- إعادة تشغيل مجموعة سوقاس التي كانت تشغل 13 شخص من المظيلة

- إعادة إدماج المقصيين من شركة فسفاط قفصة وعددهم 97.

- إعادة تشغيل المقصيين من شركة البيئة والغراسة وعددهم 23.

ماهر موسى: ركز على المقاييس التي وضعتها وزارة التشغيل والتي وقع اهمالها أثناء المناظرات ولم يقع اعتمادها كما اشتكى من عدم نشر القوائم بكل شفافية متهما المسؤولين بالتلاعب بالنتائج.

سمير اليحيوي: ذكر بالمشاكل التي تعاني منها المظيلة وخاصة غياب المرافق مثل غياب مكتب التشغيل والقباضة المالية وفرع شركة الكهرباء والضمان الاجتماعي وفرع البريد والذي من جراء ذلك يتكبد المواطنون عناء التنقل والمصاريف لقضاء حاجاتهم.

كما أكد أن هنالك توجه لتهميش وإقصاء المعطلين عن العمل بعدم تشريكهم في إيجاد الحلول واعتبر أن هنالك من بين المعطلين عن العمل حالات خاصة لا يمكنها الانتظار وأشار إلى التجاوزات السابقة التي وقعت في عهد الوالي السابق إبراهيم الحمداوي ورغم الاعتصام الذي تجاوز الشهرين فإن السلطة لم تقدم أي مقترح وحلول.

وأفاد بأن هنالك ما بين 30 و40 امرأة معتصمة وأن عدد المعتصمين في الخيام بلغ 300 معتصم.

جمال بورقعة: معتصم بـرج العكارمة.

اعتبر أن المشكل العقاري والفساد الذي مس هذا الملف هو الذي سبب في تعطيل إنتاج الفسفاط. وأكد على أن القرار المتخذ والصادر عن الوالي بصفته رئيس المجلس الجهوي هو الذي دفع أصحاب الأرض إلى تعطيل نشاط الشركة خاصة وأن الوالي اتخذ قراره رغم غياب المستندات من قبل الخصوم. وهذا القرار هو الذي تسبب أيضا في تعطيل مشروع انتاج ومد قنوات نقل الغاز في الجهة كما طالب بنقل مقر السوق الأسبوعية. واعتبر أن الفساد ينخر ولاية قفصة متهما بعض الأطراف وهم الكاتب العام وإحدى الكاتبات والمدير الجهوي لأملاك الدولة.

علي الرزبقي: شكك في نتائج المناظرات والمقاييس المعتمدة والتي اعتبر أنها تقدم وفق معايير خاصة تخدم مصالح فئة معينة. كما أكد على أن مناظرة شركة فسفاط قفصة هي مناظرة وطنية مما يحرم الجهة من الاستفادة من الشركة التي تعتبر المشغل الوحيد في المنطقة.

وقد رد الأستاذ كمال الجندوبي على المتدخلين محمدا مجالين سيقع التركيز عليهما حتى يتم تجاوز المشاكل في الجهة:

- المسألة العقارية: وذلك بـ:

+ العمل على جلب الملف العقاري الخاص بمنطقة العكارمة ومعالجته بعيدا عن الجهة بواسطة لجنة خاصة.

+ العمل على تمكين محلات السكن من رسوم عقارية تحدد الملكية.

- ملف التشغيل: أكد على أن الدولة ستعامل بكثير من الشفافية مع الانتدابات واعتبر أن الانطلاقة ستبدأ من سد شغورات شركة البيئة والغراسة وأيضا الانتداب في شركة فسفاط قفصة.

الإشكاليان المطروحة بأمر العرائس

صالح خلايفية: صاحب شهادة عليا وعاطل عن العمل

اعتبر أن أهم الاشكاليات في منطقة أم العرائس تتمثل في:

- التبعات القضائية في حق الشباب المعتصم بتهمة تعطيل حرية العمل.

موضحا أن هنالك العديد من الايقافات والتبعات والأحكام الغيابية. وطالب بسحب القضايا التي رفعتها الشركة في حق المعتصمين وإيقاف التبعات والذي اعتبره مدخلا هاما لحل الأزمة إلى جانب العمل على تنمية المنطقة. كما شدد على ضرورة تفعيل محاضر الجلسات السابقة لإعادة الثقة بين المعتصمين والسلطة. كما أكد أن المعتصمين يمثلون جميع الشرائح (أصحاب شهادات عليا وأصحاب شهادات مهنية وكذلك بدون مستوى تعليمي...) كما أشار إلى أن هنالك من له مطالب لكنه لم يشارك في الاعتصامات. كما طالب بأن تقدم السلطة تعهدات مكتوبة تنفذ في آجال معقولة ويمكن أن يبدأ الحل بالنسبة إلى أصحاب المحاضر الذين نجحوا في المناظرات ثم وقع إقصاؤهم بدون مبرر وكذلك عمال الحضائر الذين يمثلون حالات اجتماعية حارقة.

رشاد السعيد: عاطل عن العمل نجح في المناظرة وتم حذف اسمه من القائمة دون مبرر. ذكر بأن حركة الاعتصامات بدأت منذ 2008 وقد عملت السلطة على تهدئة الوضع بالتكوين المهني على أساس التشغيل لكن لم تلتزم السلطة بوعودها وعندما اندلعت الثورة كانت المنطقة في حالة اعتصام وقد تم التفاوض مع قيس الدالي وقد شاركنا في المناظرة لكن وقع تعليق نتائجها ووقعت مراجعة القوائم ثم ظهرت قائمات جديدة من الناجحين ومنذ ذلك الوقت لم يتحرك انتاج الفسفاط وقد ساد المناظرات الكثير من الفساد.

وقد تم الاتفاق عبر محاضر جلسات على تعويض الشركة لأصحاب الأراضي التي وقع استغلالها من قبلها وذلك على أساس تشغيل فرد من أصحابها. وقد تم حصر القوائم في 553 متضررا وقد نص الاتفاق على:

- تعويض 90% عن أراضيهم التي تشغلها الشركة.

- تشغيل 5% الذين وقع اقصاؤهم بعد نجاحهم في المناظرة

- تشغيل 5% حالات اجتماعية

كما أشار إلى وجود اعتصام للشيوخ من عمال الحضائر الذين لا يتمتعون بأي جراية حوالي 70 شخص أعمارهم تفوق 65 سنة. وأكد على ضرورة حل مشكل التزود بالماء الصالح للشرب.

عبيدي حضري: 36 سنة عاطل عن العمل

اعتبر أن أم العريس تعاني من أكبر نسبة بطالة. هنالك 320 عاطل بطالتهم تجاوزت الخمس سنوات.

ماهر عمارة: صاحب شهادة عاطل عن العمل.

اعتبر أن أسباب الاحتقان الاجتماعي مرتبطة أساسا بالحق في الشغل الذي نص عليه الدستور. كما أشار إلى ارتفاع نسب التلوث الذي تسبب في انتشار مرض السرطان بنسبة عالية ونقص الماء الصالح للشرب إلى جانب ارتفاع نسب البطالة في صفوف الشباب. بلغ عدد العاطلين 1600 شاب من أصحاب الشهادت ما يمثل 32% من المعطلين عن العمل في ولاية قفصة مع العلم أن المعدل الوطني بلغ 16%. كما اعتبر أن مشكلة التشغيل يمكن أن تحل بالتشجيع على بعث المشاريع عبر حل مشكلة التمويل الذاتي.

ومن الحلول التي اقترحها:

- التمييز الايجابي في المناظرة الخاصة بشركة فسفاط قفصة.

- إعادة فتح مركز النداء عن بعد وغيرها

خالد الفجراوي:

تحدث عن كارثة في الحوض المنجمي وهي بصدد التضخم مما يهدد باندلاع مواجهة أهلية إذا ما وقعت إحالة عمال الشركة على البطالة الفنية خاصة وأن الشركة أصبحت مهددة بالإفلاس. كما أثرت الأزمة في المجمع الكيميائي بقابس. السبب الرئيسي للمشكلة هو أزمة البطالة. واقترح توفير حوالي 3000 موطن شغل لحل المشكلة توزع كما يلي: 1183 موطن شغل للمتطوعي و850 لأم العرائس و600 للريديف و400 للمظيلة.

رشاد السعيد: تطرق إلى محاضر جلسات أم العرائس التي تهم تعويضات عن الأرض بالتشغيل وقد تم حصر القائمة بواسطة اللجنة في عدد نهائي بـ 553 تتوزع على 27 قائمة.

وليد بويحي: اعتبر أن مطالبة أم العرائس لـ 550 موطن شغل يفسر بكونها تضم أكبر نسبة بطالة في الحوض ولها أعلى معدل بطالة يفوق خمسة سنوات وهي نسبة عادية إذا ما تمت قسمتها على خمس سنوات .

خالد فجراوي أشار إلى ضرورة تحيين قائمة محاضر الجلسات لتضم من وقع اغفالهم لتتطابق القائمة مع محضر 2013/08/12.

كما أكد على مشكلة 66 فلاح رصدت لهم الشركة تعويضات في "تبديت" و"البركة" واعترضوا على ملغ التعويضات وتوجهوا إلى المحاكم التي أصدرت أحكاما لفائدتهم لكن الشركة قامت بالاستئناف ورفضت تسديد التعويضات. وقد تم اقتراح اتفاق

صلي على أساس التنازل عن 20 % من مبالغ الأحكام مقابل تسوية الوضعية وعدم انتظار الاستئناف والتعقيب.

صالح خلايفية: معطل عن العمل من أصحاب الشهادت. أشار إلى قضية الموقوفين والمتابعات القضائية. هنالك حوالي 700 شخص متعلقة بهم قضايا رفعتها شركة فسفاط قفصة وتم اقتراح أن تسحب الشركة قضاياها.

كما أشار إلى أن الاعتصامات في أم العرائس صنفان:

-عاطلون أصحاب محاضر الجلسات

- عاطلون ليس لهم محاضر جلسات

كما طالب بالتدقيق في الحالات الاجتماعية فيما يتعلق بالقائمات التي لدى وزير المالية. وأكد على أن هنالك 380 شخص تقريبا يعيقون عملية الانتاج إضافة إلى مجموعة المقصيين من شركة فسفاط قفصة.

وقد رفعت الجلسة على الساعة الرابعة والنصف مساء على أن يتم استئناف اللقاءات والحوار بداية من الساعة العاشرة يوم 28 ماي 2015 بمقر المنتدى.



جلسة 27 ماي 2015

مواصلة الحوار حول الوضع الاجتماعي بالرديف

مواصلة لجلسة الاستماع التي تمت بتاريخ 27 ماي 2015 التأم من جديد لقاء لتدارس الوضعية بمعتمديات الحوض المنجمي كل منها على انفراد. وقد افتتح الجلسة عبد الرحمان الهندي على الساعة العاشرة بمقر المنتدى مرحبا بكمال الجندوبي ومذكرا بحضور ضرورة تحديد الآليات التي إذا ما تم تنفيذها من قبل الحكومة يمكن أن تؤدي إلى الاستئناف الفوري للنشاط ورفع الاعتصامات بمختلف مواقعها بمعتمدية الرديف. وتم إثر ذلك التداول على أخذ الكلمة كما يلي:

فيصل الرويسي: المشكل الرئيسي في الرديف هو المعتصمين وعددهم حوالي 600، لكن هذا العدد غير موجود دائما على أرض الواقع

واقترح فيصل الرويسي تمكين المعتصمين من منحة حتى يتم استئناف انتاج الفسفاط الى حين الحل النهائي

وتدخل محمد مشوش واعتبر أن هذا الحل ممكن طالما أن عددا من المعتصمين لهم أعمال ومهن أخرى.

وتدخل صابر بن مسعود واعتبر أن المطلوب حاليا هو البحث عن حلحلة الوضع ليكون ذلك منطلقا للحل النهائي. وهذا يتطلب النظر الى الوضعيات الاجتماعية الحرجة على المدى القريب. مع التفكير في حلول على المدى المتوسط أو البعيد.

محمد الشاوش:

لاحظ أن التعهدات الموجودة لا تأخذ بعين الاعتبار المعتصمين الذين ليس لهم تعهدات. ولاحظ أن هناك ثلاثة مجموعات لا علاقة لها بالتعهدات ولا بد من معالجة مشكلتهم.

وعدد هؤلاء المعتصمين يتراوح بين 400 و600 شخص وهؤلاء هم المفصلة في استئناف نشاط الفسفاط.

أصحاب التعهدات غير موجودين وموقفهم ضد المعتصمين الآخرين.

وسانده محمد مشوش في نفس التوجه واعتبر أن المعتصمين حاليا لا علاقة لهم بالتعهد. كما اعتبر أن حل المشكل لا بد أن يتم من خلال حل مشكلة المعتصمين الذين ليس لهم تعهدات أيضا.

وتدخل كمال الجندوبي ملاحظا أن طرح المشكلة لا يتم بتلك الطريقة ذلك أن قسمة الثروات بالطريقة المقترحة من فيصل لا يمكن أن تؤدي إلى الحل. لا بد أن

نحس جميعا بالمسؤولية. طالما أن هناك مجتمع لا بد من التفكير في سيرورة المجتمع واكتمال دورة الحياة. وهذا يتم من خلال الإحساس بالمسؤولية.

واعتبر أن المطالبة بالتشغيل حق دستوري ضروري لأن التشغيل هو الذي يعطي للشخص قيمته وكرامته وحياته.

وتمسك فيصل الرويسي بموقفه المطالب بدفع تسبقة مالية في شكل منحة إلى حين حل المشكل نهائيا.

وتدخل محمد مشوش ملاحظا أن سد الشغورات وعددها 210 يمكن أن يساهم في بداية حلحلة المشكل. واعتبر كمال الجندوبي أن هذا الحل ممكن ونبه الى خطورة الوضع معتبرا أن هناك طرف مستفيد من تعطيل الإنتاج ولا يريد حلا. وتدخل محمد مشوش ملاحظا أن مدخل حل مشكلة التشغيل يبدأ بعمال البيئة والغراسة.

وتدخل صابر بن مسعود ملاحظا أن المعتصمين أغلبهم متقدم في السن وأصحاب وضعيات خاصة وغير مسجلين في القوائم الموجودة لدى رؤساء القوائم. وتساءل حول إمكانية اضافة حصة جديدة في البيئة والغراسة.

لكن كمال الجندوبي اعتبر أن وضعية شركات البيئة والغراسة الهدف منها افساد الذمم وتقديم منح مقنعة دون وجود عمل حقيقي واليوم لا بد من إيجاد حلول جديدة وتصورات جديدة من شأنها أن تخلق نسيجا اقتصاديا جديدا وهذه أولوية جديدة.

وتدخل ماهر عمارة ملاحظا أنه قام بجرد للشغورات الموجودة في المؤسسات العمومية كالبريد والتعليم. ولاحظ أن هناك عدد كبير من الشغورات يمكن أن تستوعب أصحاب الشهادت مثل العربية والفلسفة والتاريخ (هناك 80 عاطل إختصاص عربية و90 إختصاص تاريخ وجغرافيا) الذين لا حظّ لهم في النسيج

الحالي للتشغيل. ملاحظا أن هناك حاليا أعوان في شركات البيئة والغراسة ويعملون في المؤسسات الحكومية واقترح أن يتم انتداب أصحاب الاختصاصات غير المرغوب فيها في شركات البيئة وتكليفهم بالعمل في المؤسسات العمومية لسد الشغورات فيها. واعتبر كمال الجندوبي أن الوظيفة العمومية بلغ عدد أعوانها اليوم أكثر من 800 ألف. وهو عدد كبير جدا إذا ما قورن ببقية الدول مثل المغرب الذي يبلغ عدد سكانه 40 مليون وعدد أعوان الوظيفة العمومية 400 ألف فقط. ولذلك فإن الوظيفة العمومية لا يمكن أن تستوعب كامل المعطلين عن العمل وهذا يطرح اشكالا كبيرا. وهذا ناتج عن انعدام الرؤية والاستراتيجية في الشغل وذكر بأن هناك مخططا بصدد الاعداد متعلق بوثيقة توجيهية حول منوال تنمية جديد وسيتم التعرض فيه إلى وضعية كل منطقة وكل جهة يتم عرضه على المجتمع المدني والوصول إلى مشاريع خاصة بكل جهة مع الذهاب بعيدا إلى حد الإصلاحات الكبرى الذي يشمل أكثر من ولاية واحدة أو جهة واحدة

وفي التشغيل أيضا يتم البحث عن المشاريع الكبرى التي تتطلب بعض الوقت لتنفيذها لا يمكن أن يكون أقل من أربعة سنوات وفي الاثناء يتم احداث برامج تشغيل وقتية واعداد تكوين الأشخاص في اتجاه ملاءمة خبراتهم مع طلبات السوق. واعتبر أن القطاع الخاص لا يزال ضعيفا ويحتاج إلى دعم الدولة التي ظلت تشرف عليه واليوم يتعين مراجعة هذا المنوال وإعادة النظر فيه.

واليوم يتعين النظر في إمكانية رجوع بعض الموارد إلى الجهة التي تم اقتطاعها منها. وتدخل عبد الرحمان الهذيلي ملاحظا ضرورة أن يتحلى الجميع بالشجاعة الكافية لترتيب الأولويات والدفع إلى خلق معايير موضوعية واضحة يتم على أساسها تقسيم العمل على أساس جديد

ولاحظ محمد مشوش أن الدولة لم تحافظ على المكاسب التي تركتها فرنسا سواء في البلاد أو الشركة بل خربت ما ورثته وحطمت ما استغلته من معدات ومنشآت.

وأشار كمال الجندوبي إلى أن واقع السوق التنافسي يدفع الدول الصغيرة الى الاندثار على حساب الدول الكبيرة وهذا ينسحب أيضا على سوق الفسفاط الذي تبدو فيه المغرب في صعود وتوسع على حساب تونس فكل المواضيع متداخلة ومتراطة ولذلك لا بد من الانتباه إلى المنطق الاقتصادي.

مواصلة الحوار حول الإشكاليات بالمظيلة

تم الاتفاق على تقسيم اللقاء إلى قسمين برج العكارمة والمظيلة

أولاً: برج العكارمة

عرش العكارمة به ثلاثة تفرعات: قوادروشرطاني وسوري ثلاثة بطون تدخل نبيل العكرمي ملاحظا أن المناجم الأربعة موجودة في برج العكارمة ومعملين لإنتاج الفسفاط لم يتوقف الإنتاج بعد الثورة إلا في حدود نسبة 50% من الإنتاج والملف العقاري بين يدي مجلس التصرف وحدد أهم المطالب في:

- إنصاف المتضررين من الملف العقاري
- مكتب البريد مغلق
- مطلب في انشاء منطقة بلدية
- المقصيين من شركة البيئة وشركة الفسفاط (23)
- تهيئة عمرانية وبيئية
- الانارة غير موجودة

- تهدم المنازل والبلور جراء التفجيرات
- انتداب المعتمدين (بين 150 و200) في شركة البيئة والبستنة وشركة النقل وشركة فسفاط قفصة والمعمل الكيماوي
- اسناد قروض صغرى بقصد الانتصاب للحساب الخاص
- إعادة تهيئة المستوصف وتعيين طبيب مباشر يوميا

وفي المقابل هناك التزام بإعادة انتاج الفسفاط

وتدخل ماهر موسى ملاحظا أن المطلب الأساسي للمنطقة هو:

- 1- بعث لجنة محايدة لدراسة الملف العقاري المتعلق بالتزاع بين مجلس التصرف العكارمة 1 ومجلس التصرف العكارمة 2 وجلبه إلى تونس
- 2- تشغيل نسبة من المعطلين

ينطلق بعدها الإنتاج من برج العكارمة خاصة وإن أماكن الإنتاج تقع جميعا في البرج

ثانيا: المظيلة المدينة

تدخل علي رزقي هناك مشكلة التشغيل لأصحاب الشهادت العليا والإدماج بصفة آلية دون الخضوع إلى المناظرة في أي من الشركات التالية :

- شركة البيئة والبستنة
- شركة نقل المواد المنجمية
- شركة فسفاط قفصة
- المعمل الكيماوي

وتدخل محمد اليحياوي معتبرا أن التشغيل هو الحل الأساسي وقد تعهد الوالي السابق بتشغيل 100 إلى 200 في البيئة وهذا المدخل الأساسي الذي يمكن به أن يتم استئناف الإنتاج وتعويض الذين خرجوا للتقاعد وانتقلوا إلى أماكن أخرى وذكّر بصعوبة تحقيق ذلك نظرا لغياب الشفافية في القوائم التي يتم الانتداب على أساسها ولذلك لا يمكن أن يتم التثبيت من عدد الشغورات.

وتدخل عماد اليحياوي ملاحظا أن محاولة بعث مشروع خاص يواجه الصعوبات التالية:

- غياب مكتب التشغيل

- غياب إمكانية التمويل الذاتي

وهم على استعداد للتنازل على أولوياتهم في التشغيل إذا أزيلت العقبات أمامهم لبعث مشاريعهم الخاصة

وأضاف علي رزيقي أن الحل يكمن في تشغيل من 150 إلى 200 في البيئة

- 100 عون بشركة المجمع الكيماوي

- 100 عون بشركة نقل المواد المنجمية

- 100 عون بشركة الفسفاط

وتدخل كمال الجندوبي موضحا أن شركة نقل المواد المنجمية بها أكثر من 1200 عون لا يقدمون أي عمل منجز بل يتلقون أجورا بدون أي مجهود عمل.

ولاحظ كمال الجندوبي أن الخروج من هذه الوضعية لا بد أن يكون شاملا يتم فيه التفكير في حلول للمنطقة وحلول للحالات الاجتماعية وحلول للبيئة ولذلك لا بد من ترتيب الأولويات بحيث يتم إيجاد الحلول بالشراكة بين الدولة من جهة وبين المواطنين من جهة ثانية. مع التدقيق في قوائم البيئة الموجودة في المطيلة

خاصة وأن الإدارة غير موجودة في المظيلة بل في قفصة وهناك أعوان في البيئة يقطنون في ولاية مجاورة(توزر).

مطالب متساكني معتمدية المظيلة

- التشغيل: المطالبة بانتداب حوالي 530 فرد.
 - 150 – 200 في شركة البيئة والغراسة
 - 100 تعهد بها المجمع الكيماوي التونسي
 - 100 تعهدت بها شركة فسفاط قفصة إقليم المظيلة
 - 100 بشركة نقل المواد المنجمية بالمظيلة
- بعث شركات منتجة متفرعة عن شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيماوي التونسي
- تقديم قروض صغرى لبعث مشاريع للعاطلين عن العمل
- الفلاحة:
 - حفر آبار عميقة بمنطقة السقي المظيلة
 - تقديم قروض للفلاحين لتربية الماشية
- الخدمات الإدارية :
 - بعث فرع بنكي
 - بعث مكتب تشغيل
 - بعث قباضة مالية
 - بعث خلية للإرشاد الفلاحي
 - بعث مجمع للخدمات الاجتماعية (CNAM,CNSS)
- الصحة:
 - الإسراع في انجاز المستشفى الجهوي بالمظيلة
 - انجاز مستوصف بمنطقة السقي – المظيلة

الجلسة الثانية مع ممثلي المحتجين بأم العرائس

اعتبر صالح خلايفية أن إيقاف الاعتصامات وعودة الانتاج هو رهين مسألتين أساسيتين:

المسألة الأولى إيقاف التبعات ضد الأهالي واطلاق سراح الموقوفين وهو ما تم فعلا في الجلسة القضائية ليوم أمس واعتبر ذلك بادرة هامة لحل بقية المشاكل.

المسألة الثانية وتهم مطالب التشغيل والتي تشمل:

- 75% من المعتصمين العاطلين عن العمل الذين لهم محاضر جلسات ويطالبون بتفعيلها وعددهم 553 شخص.

- 25% من المعتصمين الذين ليس لهم محاضر جلسات وعددهم 380 شخص.

- معتصمين آخرين لأسباب أخرى مختلفة.

وتطالب المجموعة المعتصمة أن يتم تقديم حل قانوني أو مقترح أو تعهد من قبل الدولة لتفعيل محاضر الجلسات والتثبيت في القوائم التي تبقى قابلة لأي شكل من أشكال الفرز حسب شروط موضوعية يمكن اعتمادها وهي:

- الإقامة بالجهة
- مصدر دخل ثان
- الحالة الاجتماعية
- سنوات التخرج
- العمر

والتسريع في تنفيذ محاضر الجلسات

وتدخل رشاد السعيدي مؤكدا على ضرورة ترتيب الأولويات حسب القوائم المصاحبة وتم تقديم وضعيتين اجتماعيتين خاصة بصابر بنمبروك ونيل خلايفية.

التقرير النهائي لجلسات الحوار بالمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول الحوض المنجمي

2 – 3 جوان 2015

بعد تقييم أولى جلسات الحوار التي التأمّت يومي 27 و 28 ماي 2015 بمقر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية بين ممثلي المعتمدين بكل من معتمديات الرديف، أن العرائس و المظيلة و السيد كمال الجندوبي الوزير المكلف بالملف تقرر استأناف الحوار يومي 2 و 3 جوان 2015.

وقد أدار الحوار كل من رئيس المنتدى عبد الرحمان الهذيلي والأستاذ مسعود الرمضاني والأستاذ رضا الرداوي وتناولت اللقاءات جملة المشاكل المتعلقة

بالتشغيل والتنمية والبيئة ودور شركة فسفاط قفصة الاجتماعي والجهوي. وقد حضر اللقاءات عن الاتحاد العام التونسي للشغل قاسم عفية عضو المكتب التنفيذي.

وخلال النقاشات بدا واضحا أن المقترحات التي أعلنت عنها الحكومة في إطار تصوراتها لإيجاد الحلول لأزمة الحوض المنجمي لم تنل رضا المعتمدين بالجهة في بعض منها ولم تكن واضحة بالنسبة لهم في بعضها الآخر.

وبعد استجابة السيد كمال الجندوبي المشاركة فب الحوارات مع المعتمدين لساعات تبين أن ذلك كان له الأثر الإيجابي على الوضع الميداني في المعتمديات المعنية بالاعتصامات وتعطيل الإنتاج كما ساهم في إيجاد قناعة لدى من حضر النقاش منهم إلى أن هناك نية صادقة في السعي لخلق الشروط الموضوعية لانفراج الوضع في منطقة الحوض المنجمي.

وقد عبر الحضور بجلسة 2 جوان 2015 على أنه وإيماناً منهم بجدية المبادرة التي انطلقت من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية فقد سعى أغلبهم إلى محاولة اقناع المعتمدين بتقديم بوادر حسن نية على الأرض وميدانيا من خلال استئناف الإنتاج ورفع بعض الاعتصامات إلا أنهم يتطلعون لقاء ذلك وكبادرة حسن نية من الحكومة إلى الإعلان عن بعض الإجراءات الآنية العاجلة وفتح النقاش الجدي والعميق حول بقية المشكلات بهدف إيجاد تصور تنموي شامل للمنطقة على المدى المتوسط والبعيد.

وقد عبر أغلبهم على أن هناك جهات عديدة سعت إلى عرقلة تفاعلهم مع مبادرة المنتدى ومنع انتقالهم إلى العاصمة وحاولت أن تعيق تحركهم سواء بالوعود المبالغ فيها بالحل أو بالتعطيل. وقد انحصر النقاش في الإجراءات العاجلة التي تهم كل معتمدية على حدة والتي من شأنها في صورة الإعلان عنها من طرف الحكومة أن تؤدي إلى الاستئناف الفوري للإنتاج ورفع الاعتصامات والحط من منسوب الاحتقان.

ويمكن أن يتم ترتيب الإجراءات العاجلة الخاصة بكل معتمدية المطلوب الاعلان عنها من طرف الحكومة كالتالي:

بالنسبة لمعتمدية الرديف :

- 1- تنفيذ التعهدات السابقة في خصوص تشغيل أصحاب المحاضر وعددهم 56
- 2- تعويض عدد 26 شغور تم انتقاصهم من حصة الرديف المتمثلة كالتالي:
1100 في سنة 2008 و 280 في المناظرة الأخيرة. فعند التثبيت في العدد الجملي الذي يمثل حصة الرديف وهو 1380 منذ سنة 2008 يتضح أنها لم تحصل على عدد 26 تم الاعلان عنهم دون أن يباشروا عملهم فعليا
- 3- تسوية وضعية الحضائر الفلاحية في أجل أقصاه شهرين من تاريخ الإعلان الحكومي وتشمل الحضائر الفلاحية، عمال الغابات والمحافظة على المياه والتربة. وهي وضعية سبق للحكومات المتعاقبة أن أعلنت عن قبول حلها وتعدت بذلك في مرات عديدة.
- 4- الانطلاق في عملية التدقيق والتعويض الفوري عن الشغورات بداية من يوم 8 جوان 2015 حسب معايير موضوعية متفق عليها.
- 5- الانطلاق في النقاش والحوار حول وضعية التشغيل والتنمية بجهة الرديف بداية من 15 جوان 2015.

بالنسبة لأم العرائس :

تم الاتفاق على إجراءات عاجلة تهتم المعتصمين أصحاب محاضر الجلسات من جهة والمعتصمين غير المشمولين بمحاضر الجلسات من جهة ثانية ووضعية البركة من جهة ثالثة:

أ- إجراءات عاجلة خاصة بالمعتصمين أصحاب المحاضر:

- 1- انطلاق عملية التدقيق في 27 قائمة الخاصة بسد شغور 553 بداية من يوم 8 جوان 2015. عن طريق عدد 2 أو 3 مكاتب يتم فتحها للغرض لقبول المطالب والتثبت من وجود المعنيين شخصيا بالجهة وإقامتهم فعليا بها كالتثبت من عدم وجود مصدر رزق لأي منهم
- 2- انطلاق عملية التشغيل فعليا بداية من يوم الاثنين 15 جوان 2015 بالنسبة لكل من ثبت توفر الشروط المذكورة فيه من القوائم المشار إليها في حدود 553. مع استبعاد كل من ثبت وجود مانع خاص به .
- 3- تعويض الشغورات إن وجدت بواسطة المعتصمين من غير المشمولين بمحاضر الجلسات وعددهم 380
- 4- التعمد بأولوية التشغيل غير المشمولين بمحاضر الجلسات وعددهم 380 حسب المعطيات والمعايير المذكورة هنا في الفرع الثاني (ب).

ب- كيفية إعطاء الأولوية للمعتصمين غير المشمولين بمحاضر الجلسات:

- يتم اعتماد القائمة المقدمة من طرفهم في اجتماع 2 جوان 2015 وهي قائمة اسمية تشمل 380 معتصم غير ممضي على محضر جلسة. وبعد التثبت من عدم وجود مصدر رزق آخر خاص بأي منهم واثبات شرط الإقامة يتم ترتيب الأولوية وفق المعايير الأربع التالية:

- 1- المتزوجين حسب عدد الأبناء
- 2- اصحاب الشهائد حسب سنة التخرج
- 3- السن
- 4- الحالات الاجتماعية (أرامل، إعاقة، يتم وغيرها). ويكون اعتبار الحالات الاجتماعية في حدود 30 شغور على الأقصى.

- ويتم سد الشغور بصفة فورية بمجرد وجوده أو اثباته حسب الأولوية وفق المعايير المشار إليها وذلك في أجل أقصاه 15 أوت 2015.
- يتم الانطلاق في قبول الملفات في المكاتب المحلية التي تم فتحها لقبول ملفات المعتصمين أصحاب محاضر الجلسات وذلك بمجرد الانتهاء من العملية الأولى. وذلك بقصد الشروع في إعداد القائمة حسب المعايير المشار إليها.

ج- البركة:

تم التعرف في خصوص وضعية البركة إلى مشكلة التعويض عن الأراضي إنطلاقاً من الاختبارات من جهة والسعي للحصول على إسقاط التبعات من شركة فسفاط قفصة في خصوص الأحكام الغيابية التي طالت 13 شخص بالحكم عليهم غيابياً. كما تم تناول مشكلة أولاد مبروك والسوالمية إنطلاقاً من وجود قائمة خاصة باعتصام المغسلة وقائمة أخرى بالحالات المعوزة وكذلك قائمة خاصة بتشغيل عدد من أبناء البركة.

وتم اقتراح الإجراءات العاجلة التالية:

- 1- السعي للحصول على صلح في خصوص القضايا المحكوم فيها غيابياً جنائية كانت أو جناحية حتى يباشر المعنيون بها الاعتراض عليها.
- 2- السعي لإبرام صلح في خصوص الاختبارات والتعويضات المحكوم بها وذلك بتنازل المنتفعين منها عن نسبة 20% من المبالغ المحكوم بها كرجوع شركة الفسفاط عن استئنافها لوقوع الصلح أو طلب اقرار هذا الصلح استئنافياً.
- 3- أما في خصوص القوائم المقدمة من طرفهم فيتم النظر فيها على أساس تقديمها بعد الانتهاء من الأولوية الخاصة بالمعتصمين غير المشمولين بمحاضر الجلسات.

بالنسبة للمظيلة :

تم إثارة مشكلتان رئيسيتان الأولى متعلقة بالنزاع العقاري حول أرض الباطن بين مجلس تصرف العكارمة 1 ومجلس تصرف العكارمة 2 والثانية تتعلق بإعادة فتح مكتب البريد الكائن ببرج العكارمة.

وتم اقتراح الاجراءات كالتالي:

1- في خصوص النزاع العقاري حول أرض الباطن تم اقتراح:

- إلغاء القرارات السابقة في نزاع ارض الباطن بين مجلس التصرف العكارمة 1 ومجلس التصرف العكارمة 2
- جلب الملف إلى تونس العاصمة
- تشكيل لجنة محايدة من قضاة إداريين تتعهد بالملف وتباشر أعمالها فيه في أجل 10 أيام من تاريخ الاعلام.

2- إعادة فتح مكتب البريد الكائن ببرج العكارمة في أجل أقصاه شهر من تاريخ الإعلام

تسوية وضعية مشتركة تهم بعض المعتمديات:

تم اقتراح تسوية وضعية عملة الحضائر الذين تم إيقافهم عن العمل وعددهم 61 حالة من معتمديات الرديف وأم العرائس وقفصة الجنوبية والقصر. وبعد الاتفاق حول التصورات الخاصة بالإجراءات العاجلة لكل معتمديه تم تأجيل النقاش حولها إلى يوم الغد 3 جوان 2015 بداية من الساعة العاشرة وعرضها على السيد الوزير المكلف بملف الحوض المنجمي لإبداء الرأي والنظر في محتواها.

عن المنتدى التونسي

للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

عبد الرحمان الهنديلي

النقاط المشتركة التي من شأنها تخفيض منسوب الاحتقان و المساعدة على إيجاد مناخ ملائم لحوار جدي و هادئ حول المعالجة العميقة للقضايا المزمنة.

بالنسبة لمعتمدية أم العرائس

على أت تتعهد الحكومة بالبدء بإجراءات عاجلة تهتم المعتصمين أصحاب محاضر الجلسات من جهة و المعتصمين غير المشمولين بمحاضر الجلسات من جهة ثانية وكذلك وضعية البركة:

ت- إجراءات عاجلة تخص المعتصمين من أصحاب المحاضر:

5- البدء بعملية التدقيق في 27 قائمة التي سبق عرضها على اللجنة الوطنية بداية من يوم 15 جوان 2015. عن طريق فتح مكاتب لقبول المطالب و التثبيت من وجود المعنيين شخصيا بالجهة و إقامتهم فعليا بها، كالتثبيت من عدم وجود مصدر رزق لأي منهم.

6- البدء في عملية التشغيل فعليا بداية من يوم الاثنين 01 جويلية 2015 بالنسبة لكل من ثبت توفر الشروط المذكورة فيه بعد الانتهاء من عملية التدقيق.

ث- إعطاء الأولوية للمعتصمين غير المشمولين بمحاضر الجلسات:

- 1- تعويض الشغورات إن وجدت بواسطة المعتصمين من غير المشمولين بمحاضر الجلسات وعددهم 380 حسب القائمة المتفق عليها مع التعهد بأولويتهم في تسديد الشغور.
- 2- الانطلاق في ترتيب القائمة المشار إليها بمجرد الانتهاء من عملية التدقيق في التعهدات السابقة وفق معايير موضوعية يتم ضبطها توافقيا. مع التعهد بالبدء بسد الشغورات بشكل فوري.
- 3- يتم الانطلاق في قبول الملفات في المكاتب المحلية التي يتم فتحها لقبول ملفات أصحاب محاضر الجلسات وذلك بمجرد الانتهاء من العملية الأولى بداية من 1 جويلية 2015

ج- البركة :

- في خصوص وضعية البركة تم التعرض إلى مسألة التعويض عن الأراضي انطلاقا من الاختبارات والأحكام التي صدرت من جهة والسعي للحصول على إسقاط التبعات في حق المهتمين من قبل الأطراف الشاكية. وتقرر البدء بالإجراءات التالية:
- 4- السعي للحصول على إسقاط من طرف الشاكين في القضايا المحكوم فيها غيابيا، جنائية كانت أو جناحية على أن يتولى المعنيون بالأحكام الغيابية الاعتراض عليها طبق ما تقتضيه الإجراءات.
 - 5- السعي لإبرام صلح في خصوص الاختبارات والأحكام التي صدرت ضد شركة فسفاط قفصة في خصوص التعويضات. وذلك بتنازل المنتفعين منها عن نسبة 20% من المبالغ المحكوم بها مقابل رجوع شركة الفسفاط عن استئنافها.

بالنسبة لمعتمدية الرديف :

- 6- تنفيذ التعهدات السابقة في خصوص تشغيل أصحاب المحاضر.
- 7- تعويض عدد 26 شغور تم انتقاصهم من حصة الرديف المسندة إليها سابقا.
- 8- تسوية وضعية الحضائر الفلاحية في أجل أقصاه شهران من تاريخ هذا الإعلان الحكومي . وتشمل الحضائر الفلاحية، عمال الغابات والمحافظة على المياه والترية.
- 9- الانطلاق في عملية التدقيق والتعويض الفوري عن الشغورات بداية من يوم 15 جوان 2015 حسب معايير موضوعية يتم الاتفاق عليها.
- 10- إعادة تشغيل المطرودين من عملة الحضائر في المعتمدية والبلدية مع تسوية وضعية من توفاه الأجل منهم بتعويضه بأحد أفراد عائلته في إطار الحالات الاجتماعية.
- 11- التعهد بإصلاح وصيانة شبكة المياه الصالحة للشرب بشكل دائم ونهائي يشمل كامل المعتمدية.
- 12- الانطلاق في النقاش والحوار حول وضعية التشغيل والتنمية والاستثمار والبيئة وغيرها من المشاكل بالجهة بداية من 15 جوان 2015.

بالنسبة للمظيلة:

تتعهد الحكومة باتخاذ الإجراءات العاجلة التالية:

- 1- في خصوص النزاع العقاري حول أرض الباطن:
- بإلغاء القرارات السابقة في نزاع أرض الباطن بين مجلس التصرف العكارمة 1 ومجلس التصرف العكارمة 2
 - جلب الملف إلى تونس العاصمة.
 - تشكيل لجنة محايدة لإعادة النظر فيه .

2- إعادة فتح مكتب البريد الكائن ببرج العكارمة في أجل أقصاه شهر من تاريخ الإعلام.

تسوية وضعية مشتركة تهتم بعض المعتمديات:

تم اقتراح تسوية وضعية عملة الحضائر الذين تم إيقافهم عن العمل من معتمديات الرديف وأم العرائس وقفصة الجنوبية والقصر.

الانطلاق في الحوار مع بقية معتمديات ولاية قفصة:

حول تسوية كل المشاكل العالقة وإرساء تصور تشاركي حول منوال تنموي جديد تكريسا لمبدأ التمييز الايجابي وإرساء رؤية مستقبلية حول النهوض بالجهة.

4 جوان 2015

بلاغ رئاسة الحكومة

في إطار متابعة تنفيذ القرارات الوزارية التي تمّ الإعلان عنها بخصوص ولاية قفصة، تولى الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني عقد عديد اللقاءات مع أبناء الحوض المنجمي والمجتمع المدني والمتدخّلين في الشأن المحليّ والجهوي بناء على المهمة التي عهدت له للتواصل مع المنظمات الوطنية والهيئات الحقوقية والمجتمع المدني بالجهة وذلك قصد التثبّت والتدقيق في التعهّدات السابقة في مجال التشغيل.

تمّ خلال هذه اللقاءات الاستماع إلى مشاغليهم في خصوص مطالب التشغيل والتنمية والاستثمار والبيئة في الجهة حيث اقترحوا بعض الإجراءات العاجلة التي من شأنها أن تساهم في تخفيض منسوب الاحتقان وتساعد على إيجاد مناخ ملائم لحوار جدّي وهادئ حول المعالجة العميقة للمشاكل المزمّنة على المستويين المتوسط والبعيد.

واستنادا إلى الحوارات والنقاشات المذكورة تمّ اتّخاذ القرارات التالية :

بخصوص أصحاب المحاضر والتعهدات السابقة :

- البدء بعملية التدقيق في التعهدات السابقة في خصوص التشغيل بداية من يوم 15 جوان 2015 بالنسبة لكل من ثبت توفر الشروط المذكورة فيه بعد الانتهاء من عملية التدقيق.

تفعيل شركات البيئة وتعويض الشغورات فيها :

- تفعيل شركات البيئة بضبط برامج عملها وآلية إسداء الخدمات مع الهياكل المنتفحة وربط الأجور مع العمل الفعلي.
- تعويض الشغورات بعد التثبّت والتدقيق والترتيب للمعتصمين غير المشمولين بمحاضر الجلسات طبقا لمعايير بتمّ ضبطها توافقيا. والانطلاق في قبول الملفات في المكاتب المحلية التي يتم فتحها للغرض في 15 جويلية 2015.

مسائل عقارية :

- السعي للحصول على إسقاط من طرف ا لشاكين في القضايا الخاصة بأبناء البركة التي صدرت فيها أحكام غيابية، جنائية كانت أو جناحية، على أن يتولى المعنيون بما الاعتراض عليها طبقا للقانون.
- السعي لإبرام صلح في خصوص الاختبارات والأحكام التي صدرت ضدّ شركة فسفاط قفصة في خصوص التعويضات، وذلك بتنازل المحكوم لفائدتهم عن نسبة من هذه التعويضات مقابل رجوع الشركة في استئنافها.
- إصلاح وصيانة شبكة المياه الصالحة للشرب بشكل دائم في المناطق المعنية.
- في خصوص النزاع العقاري حول أرض الباطن :
 - إلغاء القرارات السابقة في نزاع أرض الباطن بين مجلس التصرف العكارمة 1 ومجلس التصرف العكارمة 2.

○ جلب الملف إلى تونس العاصمة وتشكيل لجنة محايدة لإعادة النظر فيه.

تسوية وضعيات اجتماعية :

- تسوية وضعيات الحضائر الفلاحية في أجل أقصاه شهران من تاريخ هذا الإعلان.
- التدقيق في وضعيات المطرودين من عملة الحضائر المعتمدين لمعالجة ملفاتهم ضمن الآليات المقترحة.
- إعادة فتح مكتب البريد الكائن ببرج العكارمة في أجل أقصاه شهر من تاريخ هذا البيان.

انطلاق الحوار مع كل معتمديات الولاية بداية من 15 جوان 2015 :

- بغاية تسوية كل المشاكل العالقة وإرساء تصوّر تشاركي حول منوال تنموي جديد تكريسا لمبدأ التمييز الإيجابي ولإرساء رؤية مستقبلية حول النهوض بالجهة.

<http://www.pm.gov.tn/pm/actualites/actualite.php?id=8182&lang=ar>

الملاحق:

معطيات حول شركة فسفاط قفصة

تاريخ التأسيس	1896 – اعيدت هيكله الشركة سنة 1976
رأس المال	267 مليون دينار
نشاط الشركة	استخراج ومعالجة الفسفاط
طاقة الانتاج سنويا	8 مليون طن
مراكز الاستخراج	8 مناجم سطحية: كاف الشفاير_ موائد المتلوي – كاف الدور – كاف الدور الغربي – الجلابية – المزيندة – الرديف – أم العرائس – (أم الخشب بداية من سنة 2017)
مراكز الانتاج	كل وحدات المعالجة: المتلوي – كاف الدور – المظيلة – أم العرائس
المنتجات	الفسفاط

عدد الأعوان بشركات البيئة والغراسه الراجعين بالنظر لشركة

فسفاط قفصة

عدد الأعوان	الشركة
260	شركة البيئة و الغراسه بالمتلوي

997	شركة البيئة و الغراسة بأم العرائس
1091	شركة البيئة و الغراسة بالرديف
442	شركة البيئة و الغراسة بالمظيلة
2790	المجموع

الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية

تاريخ الاحداث	2011 على خلفية القرار المتعلق بإلغاء المناولة
نشاط الشركة	تأمين حوالي 25% من تحريك الاتربة سنويا تأمين شحن و نقل المواد المنجمية لمغاسل الشركة
نشاط الشركة	استخراج و معالجة الفسفاط
الاشكاليات المطروحة	- عديد التساؤلات حول طريقة إحداثها (حجم الآلات المعطبة و الغير صالحة 100 من مجموع 274 آلية) غياب آليات التصرف و الميزانية غياب بنية تحتية خاصة في مجال الصناعة ...

عدد الأعوان بشركات البيئة و الغراسة الراجعين بالنظر للمجمع الكيميائي التونسي

عدد الأعوان	الشركة
2418	شركة البيئة و الغراسة بقابس
1575	شركة البيئة و الغراسة بقفصة

في ندوة «أفاق حل أزمة الحوض المنجمي»

عدنان الحاجي: لالزيارات العشوائية وعلى المجلس الوزاري المرتقب اتخاذ إجراءات

تونس . الصباح



نبه عدنان الحاجي عضو مجلس نواب الشعب عن جهة قفصة أمس، خلال ندوة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حول «أفاق حسل أزمة الحوض المنجمي»، إلى الوضع المحقق في المنطقة الذي يبني بالانفجار في كل لحظة.

انفجار قال أنه «قد يتجه نحو الحكومة كما قد يتحول إلى صراع بين مواطنين في ظل تضاعف عدد المعتصمين وتخوف عدد من العاملين بالشركة من اتجاه الأمر نحو إغلاق الشركة وتحول عدد منهم إلى عاطلين».

وأشار الحاجي في نفس السياق إلى أن زيارات الوزراء بطريقة عشوائية إلى الجهة لن تزيد الوضع إلا تعقيرا.. وشبهه القوضي وسوء التنظيم التي رافقت زيارة الوزراء أول أمس لقفصة، «بالمسرحية»، ودعا إلى الكف عن مثل هذه الزيارات «فالحكومة لها من الأجهزة والإدارات القادرة على إعطائها تشخيص واف وضاف عن مشاكل الجهة».

وأوضح: «الأهالي في انتظار المجلس الوزاري المضيق الذي سيعقد في الجهة.. من المرجح بنجائون مواعده يوم 15 ماي الجاري.. والمخول له اتخاذ جملة القرارات المرتقبة.. والتي منها تخصيص نسبة من مرائب الشركة للنهوض بالجهة وتهيئة الأراضي التي عليها مشاكل عقارية ومراجعة قائمات الناجحين في مناظرات عليها شبهة قساد».

تفاعل ايجابي..

من جانبه أكد محمد الشريف بلحسن مدير الشؤون الاجتماعية بشركة فسفاط قفصة، أن الشركة منفتحة عن كل المقترحات.. وفي ما يهه استعداد الشركة لتخصيص نسبة من مرائبها لغاظة الجهة قال أن الشركة مستعدة للتفاعل مع كل الحلول غير أن القانون يكبل الجميع وهو ما يجعل من مسألة مراجعة مجلة المناجم أمرا ضروري..

وأفاد أن وضع الشركة يزداد تازما وسوء كل يوم منذ 4 سنوات وهي اليوم تنتج في ناقص 72 بالمائة من قيمة الفسفاط المبرمج وفي ظل غياب تام للدولة التي مازلت حسب رأيه «متخلفة على دورها في جهة قفصة». واعتبر محمد الشريف بلحسن أن من دور المجتمع المدني أن يكون قوة الاقتراح.

مشاكل بيئية..

من جانبه استغرب مسعود الرضائي عضو المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من النقص الفادح للدراسات التي تتحدث عن البيئة في منطقة الحوض المنجمي وعدم تصنيفها من قبل وزارة البيئة كمحافظة سوداء من الناحية البيئية في الوقت الذي وبالعين المجردة يمكن أن نلاحظ الأثر الكبير للفسفاط على الإنسان والنبات وحتى المباتي..

ومن بين الدراسات القليلة التي استشهد الرضائي بها ووصفها «بالصائمة» بحث أجري على عينه من 100 ساكن من معتمدية المضيلة قال أن 68 بالمائة من العينة مرضى بهشاشة العظام و 23 منهم مصابون بمرض سرطان الدم.. كما أفادت دراسة ثانية صدرت في أحد الصحف اليومية أن كميات ثاني أكسيد الكبريت التي يصدرها المعمل الكيميائي في المضيلة تساوي ستة أضعاف القدر المسموح به دوليا..

تناطح رأى الرضائي أنها كافية لتكثيف الدراسات الطبية والبيولوجية لتحديد حجم الأضرار في منطقة الحوض المنجمي.. هذا وتجدر الإشارة إلى أن ممثل شركة فسفاط قفصة الشريف بلحسن قال أن للشركة «مركز بحوث عمره 35 عاما وإدارة للجيولوجيا وإدارة للمياه وترسانة من الكفاءات.. يمكن أن تكون مخبرا لإنتاج الحلول البيئية التي تعاني منها المنطقة ومصدرا لتقديم آليات الحفاظ على ثورة الأجيال القادمة من الماء والهواء النقي».

ريم سوودي

مقال بجريدة الصباح – السبت 25 أفريل 2015

في ندوة ينظّمها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية «أفاق حل أزمة الحوض المنجمي» مسعود الرضائي عضو المنتدى دعوة الحكومة إلى عقد مجلس وزاري مضيق حول منطقة الحوض المنجمي بقفصة والإسراع في وضع حلول جذرية للمشاكل المتراكمة بها



دعا مسعود الرضائي عضو المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حكومة الحبيب الصيد إلى الإسراع في وضع حلول عاجلة وجذرية للمشاكل المتعددة والمتراكمة بمنطقة الحوض المنجمي بقفصة.

وبين مسعود الرضائي في ندوة ينظّمها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالعاصمة على مدى يومين بعنوان آفاق حل أزمة الحوض المنجمي أن مشاكل أهالي منطقة الحوض المنجمي لا تقتصر على المشاكل الاجتماعية فقط بل تشمل قضايا أعرق على غرار المشاكل البيئية ونقص المادة المائية وقضية الملكية العقارية للمساكن. وقال إن الحكومات المتعاقبة لم تكن لها الإرادة السياسية والاستعداد الكافي لمواجهة هذه المشاكل ومحاولة حلها من خلال فهم عمق الأزمة والتواصل مع الأهالي معتمداً أن قضية الحوض المنجمي لا يمكن حلها بتوجه عدد من الوزراء أو مسؤولي الدولة إلى المنطقة بل بالاستماع إلى مختلف الأطراف بها.

عدنان الحاجي:

مراجعة قائمات الإنتدابات بشركات الجهة

وطالب النائب بمجلس نواب الشعب عن جهة قفصة عدنان الحاجي الحكومة بالتدخل لتتبع المجلس الوزاري المضيق حول منطقة الحوض المنجمي الذي وعد رئيس الحكومة بقدومه لتقديم التصورات والحلول التي سيكون لها تأثير إيجابي على الجهة.

وحد الحاجي على مراجعة قائمات الإنتدابات بشركات الجهة والتي تم التلاعب بها بحسب روايته وانتداب عدد آخر صلب هذه الشركات من الممثلين عن العمل والمزيد الاهتمام

بالقطاع الفلاحي بالجهة فضلا عن حل مشكل النقص في مياه الشرب التي يتم استغلالها من طرف شركة فسفاط قفصة وتحسين الوضع الصحي. ودعا الحكومة إلى التدخل لإخلاء سبيل جميع الموقعين على خلفية تنظيم الإعتمادات بشركة فسفاط قفصة المطالبة بالتشغيل قبل حل جميع المشاكل بالجهة وأصفا المحاكمات في حق المعتصمين بالجائرة وغير العارئة.

محمد الشريف الوسلاطي (مدير الشؤون الاجتماعية بشركة فسفاط قفصة)

الشركة لا يمكن لها التواجد دون إنتاج الفسفاط

ومن جانبه أشار مدير الشؤون الاجتماعية بشركة فسفاط قفصة محمد الشريف الوسلاطي أن الشركة اقتصادية بالأساس وإن لم يتم إنتاج الفسفاط فإن تكون قادرة على مواصلة التواجد مبيداً أن سنة 2015 تعتبر الأسوأ في نسبة الإنتاج والاستخراج إذ تم تسجيل نقص قدر بما يقارب 72% مما كان يبرمجها لهذه السنة حيث تم خلال هذه الأشهر الأربعة

إنتاج 600 ألف طن فقط.

وأوضح أن الشركة تعيش اليوم وضعاً متريداً جداً سواء على الصعيد المالي أو الانتاج وهو ما لا يسمح لها بمزيد انتداب الممثلين مؤكداً أن الدولة لم تتدخل لإيجاد الحلول للممثلين مما جعل أبناء الجهة يعتقدون أن شركة فسفاط قفصة هي الفائرة على حل مشكل البطالة بالجهة التي تسجل أكبر نسبة البطالة على المستوى الوطني.

ودعا محمد الشريف الوسلاطي الحكومة إلى أن تركز العمل على إيجاد حلول عاجلة على أرض الواقع تساهم في تخفيف العبء على شركة فسفاط قفصة مؤكداً بأن الشركة كانت قبل الثورة تحت المراقبة الدولية الأولى في إنتاج الفسفاط واجمع المشاركون في هذه الندوة على ضرورة إعادة صياغة قانون مهنة المناجم، معتبرين أنه المكون الأساسي لمختلف الحلول الممكنة لإخراج المنطقة من عديد المشاكل.

مقال بجريدة المغرب – السبت 25 أبريل 2015

CRISE DU BASSIN MINIER

Le bout du tunnel ?

Assainissement foncier et respect de l'environnement, les solutions urgentes exigées par les habitants de la région

Le Forum tunisien des droits économiques et sociaux (Ftdes) consacre, hier et aujourd'hui, deux journées d'étude pour débattre de la crise du bassin minier du point de vue social, foncier, sanitaire et environnemental. La région de Gafsa, site de l'exploitation du phosphate par excellence, ne cesse de payer la facture de ses richesses naturelles. Une poule aux œufs d'or, le bassin minier constitue aussi une source de maladies et un facteur hostile à l'environnement et à la santé de l'Homme, de la faune et de la flore.

Ouvrant la conférence, M. Abderrahmen Hedhili, président du Ftdes, rappelle que la crise du bassin minier s'aggrave au fil du temps, faute notamment d'une intention politique affirmée d'apporter aux macro-problèmes les solutions appropriées. Outre les difficultés qu'encourt la Compagnie de phosphate, ce domaine présente une panoplie de problèmes ayant pour assise une confusion foncière, une offense colossale à l'environnement et une atteinte à la santé publique. Prenant la parole, Mme Lilya Rebai, représentant le Réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme, fait part de l'intérêt accordé, cette année, par le Réseau aux questions relatives aux droits socioéconomiques. Selon elle, le bassin minier intrigue par ses problématiques persistantes, touchant le volet sociologique et humanitaire. Prendre en considération l'ampleur de l'incidence des problèmes sur la vie des habitants de la région est essentiel.

Près de 90% des délégations de la région de Gafsa reviennent à l'Etat

Parmi les problèmes spécifiques à la région de Gafsa et qui empêchent les habitants de la région de mener une vie normale et de bénéficier pleinement de leurs droits en tant que citoyens tunisiens, figure celui des contraintes foncières. Me. Ridha Raddaoui, avocat engagé dans la cause du bassin minier, rappelle que les mines font partie des domaines de l'Etat et ce, selon le Code des mines. La loi en date du 28 avril 2003 qualifie les mines de « richesses nationales relevant



Site de production de phosphate à Gafsa

du domaine de l'Etat ». Aussi, est-il de la responsabilité de l'Etat de protéger ces domaines et de veiller sur leur exploitation. L'orateur souligne la nécessité, désormais, de mener un dialogue national sur les mines et sur leur exploitation. Par ailleurs, d'autres hics fonciers caractérisent la région. En effet, près de 90% des délégations de Gafsa, notamment Essnad, Redayef et Métaoui relèvent, selon des actes de propriété, des domaines de l'Etat. Bien qu'exploitées par la population, ces domaines ne sont point commercialisables. Pis encore, certaines demeures se situent juste au-dessus des mines ce qui les rend fort risquées. S'agissant de l'impact de l'exploitation du bassin minier sur l'environnement, l'orateur cite à titre indicatif le nettoyage à l'eau du phosphate ; une technique élémentaire qui gaspille au bout d'une journée des quantités d'eau ahurissantes, à même de suffire à l'irrigation du quart de la forêt de Gafsa. Achevant son intervention, Me Raddaoui recommande la révision des critères relatifs à l'octroi d'une autorisation d'exploitation des mines et ce, suivant les exigences environnementales, forestières et hydriques.

Gafsa suffoque sous les émissions chimiques Il suggère à l'Etat de procéder à l'assainissement foncier de

la région de Gafsa en léguant, simplement, les domaines déjà exploités aux habitants. En 2008, M. Massaoud Romdhani, représentant le Ftdes s'était rendu à Gafsa où il a été sidéré par l'impact du phosphate sur les conditions de vie et sur la santé publique. Des habitations lézardées, une flore jaunie, une poussière phénoménale... La santé des habitants de Gafsa peine à résister aux émissions des gaz chimiques. L'orateur énumère les maladies prépondérantes, affectant l'état de santé des Gafsiens. De la fluorose dentaire à l'anémie des enfants, en passant par l'ostéoporose, les pathologies rénales, les maladies pulmonaires, l'asthme, les allergies, les cancers, etc. « D'après une étude publiée en 2013 par l'économiste et portant sur un échantillon de 100 personnes originaires de Mdhilla, 68 d'entre elles souffrent d'ostéoporose et 23 de leucémie. Ces maladies reviennent à la présence massive de l'oxyde d'azote et de l'oxyde de soufre dans l'air. Sans oublier le phosphogypse dont les résidus polluent et l'eau et le sol », souligne-t-il. Un environnement hautement pollué, favorable aux maladies chroniques les plus graves. L'orateur indique que la région du bassin minier compte le plus grand nombre de cancéreux. Le nombre d'enfants atteints d'anémie et d'ostéoporose est

triple par rapport aux régions du nord. M. Romdhani appelle au recours aux nouvelles techniques d'exploitation du phosphate, des techniques respectant et préservant l'environnement. Il recommande, en outre, à la Compagnie tunisienne de phosphate de miser, désormais, sur la recherche scientifique pour trouver des solutions salvatrices, susceptibles de minimiser la pollution, préserver les nappes d'eau et rationaliser l'utilisation des ressources hydriques. La santé des Gafsiens doit être prise au sérieux. Des études et des solutions adaptées à l'état des lieux sanitaire sont vivement exigées.

D.B.S.

JA

Voyage
446
07/06
En

T
***Vc

مقال بجريدة الصحافة – السبت 25 أبريل 2015

بعثها المنتدى الاقتصادي والاجتماعي:

أزمة الحوض المنجمي والانفراج الصعب

. تأكيد على ضرورة نزع فتيل الأزمة في أقرب وقت

الصحافة اليوم:

التهدئة أو التدخل لوضع حد لتأزم الأوضاع وكان الأمر عادي وطبيعي.

وأضاف النائب عن جبهة قفصة أن الإشكال الآن يتمثل في أن وتيرة الإعتصامات ازديادت وهي غير مؤطرة كما لا يوجد سقف لطالب المحتجين والخوف من أن يتفاقم الوضع أكثر دون تدخل عاجل للحكومة والسلطة لكن ليس على أشكاله زيارة الوفد الوزاري للجبهة أول أمس وما سببها من فوضى وتشنج وذلك على الأقل للوصول الى اتفاقات تنهي الإعتصامات وتعيد ماكينة الإنتاج الى العمل.

وفي سؤال عن عدم قدرة شركة فسفاط قفصة تلبية جميع مطالب المحتجين أجاب مخاطبنا «بأننا ندين بالكثير لشركة فسفاط قفصة ومن المفروض أن هذه الشركة التي تستنزف ثروتنا منذ قرن من الزمن ولوث بيئتنا ومياهنا وحرمتنا من الملكية وتسببت في أمراضنا أن تقدم الحلول للطالبي التشغيل وتسوي الوضعيات الاجتماعية وتحل مشكلة الانتدابات بالمحابة والتي فيها شبهات ويكفي أن يتم تخصيص نسبة مائوية عائداً للفسفاط لإحياء المنطقة بأكملها».

توجهنا بنفس السؤال الى السيد محمد الشريف بن حسن مدير الشؤون الاجتماعية بشركة فسفاط قفصة بخصوص امكانية تلبية الشركة لمطالب المحتجين فأكد مخاطبنا أن وضعية الشركة سيئة جدا وتنبئ بخطر كبير باعتبار أن كل نشاطاتها متوقفة حاليا سواء في مستوى الإنتاج أو التسويق. وأضاف أن المحتجين لهم الحق في المطالبة بمقوقم لكننا نختلف معهم في الطريقة وقال أن وضع الشركة المتأزم ليس بجديد وكنا نبهنا اليه منذ الثورة لكن الحكومات المتعاقبة تركت الشركة تعاني الأمرين لوحدها وشدت على أن الجميع يريد العمل في الشركة بينما الشركة لا تستطيع ذلك ولا يمكن لها ذلك مع العلم أنها بعد الثورة انتدبت 2985 شخص وبعثت شركة النقل التي انتدبت بدورها 1600 كما فتحنا الباب في شركات البيئة لانتداب 700 وتم قبول المطرودين والحالات الاجتماعية واحضنت الجميع وهي لا تستطيع المزيد وبغير قدرة على دفع الأجور اذ لم تعد الى الإنتاج من جديد وحجم الخسائر كبير خصوصا أمام تراجع الإنتاج بنسبة تفوق 72% وأضاف أن الشركة إذا ما انهارت ستتهار كل الجبهة من ورائها.

وشدد محدثنا أن الدولة هي من يجب عليها ايجاد الحلول لأن الشركة تابعة للدولة وعلي الدولة أن تقدم إشارات إيجابية للمعتصمين وتقدم حلاولا للتشغيل وتفكر في كيفية إصلاح البنية التحتية في الجبهة وخصوصا ابعاد الشركة عن كل التجاذبات السياسية.

نجاح الحياشي

بعد التطورات الأخيرة التي شهدها الحوض المنجمي من توقف كلي لإنتاج الفسفاط وتزايد عدد المعتصمين المطالبين بالتشغيل وتفاقم وتيرة الاحتجاجات دون بروز حلول في الأفق على المدى القصير والعاجل أصبحت مسألة الحوض المنجمي من أشد المسائل تعقيدا في الوقت الحالي وأكثرها خطورة حسب البعض وأصبحت معالجتها عمليا ضرورة ملحة حتى لا تخرج الأمور عن السيطرة وتتهار الأوضاع تماما كما تنبئ المؤشرات وذلك بتشريك كل الأطراف المتدخلة وبذل جهود هامة لتطويق هذه الأزمة وإيصال أصوات كل المتدخلين الى الحكومة لنزع فتيلها في القريب العاجل. هذا هو الإطار العام الذي نظم فيه المنتدى التوسسي للعقود الاقتصادية والاجتماعية ندوة حول «أفاق أزمة الحوض المنجمي» وذلك صبيحة يوم أمس بالعاصمة وسط حضور هام لوجوه نقابية معروفة وتواب من مجلس نواب الشعب فضلا عن خبراء ومختصين من الحوض المنجمي وغيرهم من الأساتذة الجامعيين والإعلاميين.

مراجعة مجلة المناجم

البداية كانت مع السيد رضا الزراوي الذي قدم في مداخلته حول المسألة العقارية ومجلة المناجم قراءته الخاصة للقضية العقارية تاريخيا والتي تعتبر محورا من محاور الأزمة كما ناقش عديد الخصوص الغائوية الواردة في مجلة المناجم معتبرا إياها خصوصا خطرة لما توفره من غطاء للدولة لتسهيل استغلال الفسفاط وتمليكها لهذه الثروات والتصرف فيها دون مراعاة لعديد الشروط المطلوبة ودون اعتبار حقوق المتساكنين ناهيك عن تسببها في أضرار جسيمة للبيئة والمحيط على غرار تلوث المادة المائية والغابات وتأثيره على صحة المتساكنين وطالب محدثنا من خلال مداخلته الدولة بمراجعة المسألة العقارية والضوابط المتعلقة بها ونشأى بالخصوص بتخفي الدولة عن ملكيتها للعقارات والأراضي لفائدة المتساكنين وإعادة الحقوق لأصحابها حيث أن السكان ليس لهم الحق حاليا في امتلاك أو التصرف في الأراضي التي بنيت عليها مساكنهم مشيرا إلى أن هذا الحل لا يكلف الدولة شيئا.

تخصيص نسبة مائوية للتنمية بقفصة

النائب عن جبهة قفصة بمجلس نواب الشعب السيد عدنان الحاجي أكد في تصريحه لـ«الصحافة اليوم» أن الحكومات التي تعاقبت بعد الثورة كلها سكتت عن معالجة مسألة الفسفاط والحوض المنجمي رغم علمهم بأهمية إنتاج الفسفاط الذي يكتفيم شرس الاقتراض والتداين وقال أنه مؤخرًا تمت مقلعة رئيس الحكومة وشخصنا له المشاكل بجبهة قفصة وقدمنا الحلول ولكن لم يتم اتخاذ أي قرارات ولم يطلب منا

مقال بجريدة الصحافة – السبت 25 أبريل 2015

KAMEL JENDOUBI (MINISTRE AUPRÈS DU CHEF DU GOUVERNEMENT)

«Les libertés ne sont pas menacées, mais...»

Lors de cette rencontre, Kamel Jendoubi, ministre auprès du chef du gouvernement chargé des relations avec les instances constitutionnelles et la société civile, nous parle du dossier épineux de la Compagnie des phosphates de Gafsa (CPG) qui lui a été confié, et de l'actualité de la société civile. Interview.

La semaine dernière, vous avez rencontré un groupe de sit-inneurs des unités de la Compagnie des phosphates de Gafsa. Quelles étaient les principales conclusions de cette rencontre ?

Tout d'abord, il convient de rappeler que cette rencontre a eu lieu après ma désignation, le 15 mai dernier, par le chef du gouvernement, pour contacter les différentes parties dans le gouvernement de Gafsa et assurer le suivi des décisions relatives à l'emploi dans la région.

Sinon, pour ce qui est des sit-inneurs que j'ai rencontrés, et dont la principale revendication est l'emploi, ils peuvent être répartis en trois catégories : la première inclut les personnes ayant des engagements écrits de la part des autorités de l'Etat,

à compter du jour de l'envoi d'une lettre recommandée avec accusé de réception adressée au secrétaire général du gouvernement.

En parlant de cette association, certains prétent que sa création reflète une mauvaise image de la liberté acquise après la Révolution ?

Soyez clairs. La limite de ma liberté c'est la vôtre. Et la limite de la vôtre, c'est la mienne. La liberté des uns est, donc, définie par la liberté des autres. De ce fait, et dans cette dynamique, chaque pays, chaque peuple, doit trouver ses équilibres dans son propre système. À travers des lois, des accords, un dialogue, etc. Il n'y a pas de formule préétablie pour traiter ce sujet ou un autre

En tant que militant des droits de l'Homme, comment évaluez-vous l'état des lieux des libertés aujourd'hui en Tunisie, et est-ce que vous pensez que celles-ci sont menacées comme l'avancent certains ?

Quand on parle de l'état des lieux des libertés, on doit forcément se référer aux quatre textes qui l'encadrent aujourd'hui : à savoir le décret-loi portant création de l'Instance supérieure indépendante pour les élections (ISIE), le décret-loi relatif aux associations, le décret-loi relatif à l'organisation des partis politiques et le décret-loi relatif à la création de la Haute autorité indépendante de la communication audiovisuelle (HACA).

Hélas, ce que ces 4 décret-lois ont été réalisés avant les élections du 23 octobre 2011, car ils nous permettront jusqu'à aujourd'hui de voter des libertés dans tous les domaines.

Bien évidemment, ces textes ont été suivis, très vite après, soit en 2014, par la Constitution, qui, elle-même, va être suivie d'un ensemble de lois qui vont renforcer et élargir les libertés.

Donc, sur ce plan-là, je dirais que les libertés ne sont pas menacées. Mais d'un autre côté, nous avons aujourd'hui, en Tunisie, une situation qui est un peu paradoxale.

En effet, nous avons, certes, fait une Révolution sociale qui a décapité le régime policier répressif, mais cette Révolution est-elle politique aujourd'hui ? Une révolution politique doit, en principe, être basée sur une rupture entre l'ancien et le nouveau régime, alors qu'aujourd'hui dans le nouveau système, il y a non seulement le maintien des anciennes structures, mais aussi des anciennes règles, des anciennes pratiques, etc.

Donc, nous devons être conscients que tout ce qui est nouveau va être en opposition avec tout ce qui est ancien, et que l'ancien va nous accompagner, ou nous inspirer, ou même chercher, d'une façon consciente ou inconsciente, à revenir de l'avant. C'est un mouvement, une dynamique, une bagarre à une lutte perpétuelle. Aujourd'hui, le paradoxe est que le peuple de la Tunisie n'a pas été élu par les élections.

Ceci dit, il y a d'autres menaces pour les libertés, à savoir la menace terroriste, extérieure et intérieure. Car le terrorisme ne

«Le nombre des sit-inneurs de Gafsa tourne autour de 2000.»

notamment ceux de la Compagnie, pour être employés dans les sociétés environnantes.

La deuxième catégorie est celle des personnes qui ont été recrutées ou licenciées, notamment les ouvriers de charbon. Puis, il y a la troisième catégorie que l'on trouve un peu partout et qui est la principale, ce sont les diplômés chômeurs. Tous ces catégories à leur occupent les lieux entre les différents sites de production pour finir la production et empêcher le transport du phosphate. Et donc, ils ont été licenciés.

Donc, lors de ma rencontre avec eux, ils m'ont exposé leurs problèmes. Et le problème qui est le plus souligné c'est le manque de confiance qu'ils avaient vis-à-vis de la parole publique, surtout que certains d'entre eux attendent depuis 2011 que les promesses qui leur ont été faites soient réalisées. L'autre préoccupation qu'ils ont exprimé concerne la discrimination, la corruption et le manque de transparence dans les mécanismes de recrutement qui ont été mis en place par la Compagnie des phosphates de Gafsa et les sociétés annexes.

Estimez-vous avoir réussi à convaincre les sit-inneurs de la position gouvernementale ?

Comme je vous l'ai dit toute à l'heure, mon rôle consiste à garder le contact avec les différentes parties dans le gouvernement de Gafsa et assurer le suivi des décisions relatives à l'emploi dans la région. Je ne suis donc, pas là pour négocier. Par contre, je tiens à souligner que cette rencontre très positive a eu lieu grâce à la médiation de la société civile, notamment le Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux (FTDES). Et cela a aidé tout le monde à clarifier des choses et à établir des liens beaucoup moins tendus, et à établir les premiers éléments de confiance et de crédibilité. Car la question de la confiance est centrale.

Quel est, aujourd'hui, le nombre des sit-inneurs qui bloquent les lieux de production de la Compagnie des phosphates de Gafsa ?

Le nombre est très variable selon la définition (Mkhilifa, Redeyef, Om Larouss, Médiane). Mais d'après mes estimations, ils tournent autour de 2000 personnes qui sont dans une situation d'occupation des lieux. À rappeler que les employés de la Compagnie et les employés des sociétés annexes ne sont pas impliqués dans cette affaire. Les employés de ces sociétés-là sont disponibles et ils attendent que les routes et les chemins soient ouverts pour reprendre leur travail.

Avez-vous des éclaircissements à apporter à propos du dossier polémique de l'association «Shams», cette association qui «milite pour la désexualisation de l'homosexualité en Tunisie» ?

Je pense que la secrétaire générale du gouvernement a été déjà prononcée, il y a quelques jours, sur ce sujet. En effet, il est précisé que l'association «Shams» avait déposé un dossier de création en date du 6 mars 2011 et a été autorisée à exercer des activités «après s'être assuré qu'elle n'avait aucun rapport avec une association de défense de l'homosexualité».

Le secrétariat du gouvernement a rappelé, aussi, dans ce même cadre, que les services compétents de la présidence du gouvernement se sont, auparavant, assurés que l'association «visait à sensibiliser les citoyens aux dangers des maladies sexuellement transmissibles (MST) et d'œuvrer pacifiquement à l'abolition des lois discriminatoires contre les minorités sexuelles et de défendre le droit de l'être humain à une vie digne quel que soient ses penchants et ses différences vis-à-vis de la majorité».

À rappeler, également, que l'article 12 du décret-loi n°188 «daté du 26 septembre 2011 relatif à l'organisation des associations stipule que l'association est réputée légalement constituée

si un dédicat de la même façon dans toutes les sociétés. Certes, il y aura toujours un discours malintentionné qui va instrumentaliser la création de cette d'association, ou autres, pour dire que la liberté va nous mener vers la catastrophe, puisque'elle donne des libertés aux gens qui en sont interdits. Mais cela ne doit pas affecter notre attachement à la liberté.

Sinon, il n'y a pas, ce que je suis sûr, soit dédicat, aujourd'hui, en Tunisie. Il y en a plein d'autres, à savoir la question de la peine de mort, par exemple.

La semaine dernière, le président de la Ligue tunisienne des droits de l'Homme (LTDH), Adhessat Ben Moussa, a reproché au gouvernement le fait de ne pas impliquer assez la société civile dans la prise de décisions. Que répondez-vous à cela ?

D'une manière générale, on peut dire, en effet, que la société civile n'est pas associée à la prise de décision, mais tout-ou-temps, associer la société civile à tout : à toutes les prises de décision et dans tous les domaines ?

«Il est nécessaire de débattre le rapport à définir entre l'Etat et la société civile.»

À mon avis, il est nécessaire, aujourd'hui, de débattre le rapport à définir entre l'Etat et la société civile, quoique tout le monde soit d'accord sur l'importance du rôle de la société civile. Malheureusement ce qu'il faut débattre c'est la forme et le champ d'intervention de la société civile. Car cette dernière ne peut pas avoir un avis sur tout. Je suis désolé.

On est dans un débat de processus et il faut veiller absolument à ce que ce soit acquis important, à savoir la place de la société civile dans la vie publique et dans la gestion des affaires, soit renforcé, mais selon une vision qu'on doit partager ensemble.

Il faut voir aussi, comment cette intervention de la société civile, elle gouvernerait nos causes nationales, les parades, le renforcement de la démocratie et à la définition de bonnes relations avec un partenaire important qui est l'Union européenne. Mais ceci présuppose une politique bien définie. On ne peut pas, en effet, associer la société civile sans certains choix politiques. Ça deviendrait un formalisme peu intéressant.

jeose pas le jeu. Il vaut mieux le jeu, et être déprimé. La manière dont on combat le terrorisme est, aussi, importante. En effet, ce n'est pas parce qu'ils veulent tout détruire qu'on a devenir sauvages comme eux.

Il y a également une menace géographique, si on peut le dire ainsi. En effet, construire une démocratie en Tunisie dans un contexte régional qui n'est pas nécessairement favorable à la démocratie, peut poser problème.

Il y a aussi des menaces liées à la concubance entre l'évolution politique et démocratique et la dégradation économique et sociale, et ça c'est une vraie menace.

Ce sont ces défis-là que nous devons affronter et par le dialogue et l'union des Tunisiens dans leur diversité.

Propos recueillis par Slim MESSIRI

مقال بجريدة تونس هيبودو

بعد حوار بين معتممي الحوض
المنجمي والجندي

إجراءات عاجلة.. وبوادر انفراج

تونس - الصباح

جولة ثانية من اللقاءات التي انتظمت بمبادرة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بين معتممي الحوض المنجمي - في انتظار التحاق معتمدية المتلوي - وكمال الجندي الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية ومنظمات المجتمع المدني، نجحت في تقريب وجهات النظر وفتح مسار جديد للتفاوض على ارضية يتوقع ان تكون منطلقا لحلحلة الوضع في الحوض المنجمي. ويتنظر وفقا لمصادر «الصباح» ان ينطلق التفاوض مع كل مكونات المجتمع المدني والأطراف المتداخلة والمعتممين على عين المكان (ولاية قفصة) تحت اشراف الوزير المكلف بالملف.

وطبقا لنتائج جولتي الحوار وتقريب وجهات النظر التي دارت طيلة الاسبوع المنقضي ينتظر ان يتم تقرير جملة من الإجراءات العاجلة على غرار تفعيل الالتزام بمخاضر الجلسات المضادة. وإجراءات اخرى قصيرة ومتوسطة المدى تهم البيئة والصحة والبنية التحتية والتشغيل. ويذكر ان الجولة الاولى لحوار تقريب وجهات النظر بين المعتممين في الحوض المنجمي وكمال الجندي قد ادت الى الرفع النسبي للاعتصامات نهاية الاسبوع الماضي وتسجيل عودة نسبية لإنتاج الفسفاط في كل من ام العرائس والمتلوي.

ريم سوودي